

أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي علي تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م "دراسة ميدانية"

إعداد

الأستاذ الدكتور / رمضان عبد الحميد الميهي
أستاذ المحاسبة المتفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

دكتورة/ مروة أحمد عبد الرحمن البسطويسي
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

الباحثة/ ايمان قطب رجب السوداني (٤٠)
مأمور فحص بمأمورية الضرائب العامة بالسادات

■ ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، والمتمثل في زيادة الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية)، وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الممولين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، ولقد توصلت الدراسة الي مجموعه من النتائج أهمها: حتمية إصلاح النظام الضريبي المصري، وتحسينه، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي من خلال الفحص الضريبي الإلكتروني، ومن أهم متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: تبسيط إجراءات الدفع والتحويل الإلكتروني، وحماية قواعد البيانات، وتوافر تشريعات وقوانين تحث علي التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، ووجود فاحصين أكفاء قادرين علي التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة، والتحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات. كما تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية وعلاقة طردية قوية بين محددات تفعيل نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الفحص الضريبي الإلكتروني، المنظومة الضريبية، الفاتورة الإلكترونية، التهرب الضريبي، الامتثال الضريبي.

(٤٠) حصلت علي بكالوريوس العلوم التجارية تخصص محاسبة من كلية التجارة جامعة المنوفية عام ٢٠١٠ بتقدير عام جيد جداً، وتم تعيينها مأمور ضرائب بشعبة الفحص " أوائل خريجين" يناير ٢٠١٢.
الميل: Emankotb2022@gmail.com

Abstract:

The main objective of the research is to study and analyze the impact of digital transformation through the application of the electronic tax inspection system on improving the tax system, which is represented in increasing tax revenues, increasing tax compliance by taxpayers, and reducing tax evasion practices to achieve Egypt's vision 2030. the most important results are the inevitability of reforming and improving the Egyptian tax system, by taking advantage of the mechanisms of digital transformation through electronic tax examination. the most important requirements for implementing the electronic tax examination system: simplifying electronic payment and collection procedures, and protecting databases, The availability of legislation and laws urging digital transformation and punishing defaulters and tax evaders, The presence of qualified examiners who are able to deal with electronic examination programs efficiently, and the continuous updating of electronic examination and audit programs to keep pace with information technology developments. The results also indicate the existence of a significant effect and a strong positive relationship between the determinants of activating the electronic tax examination system and improving the tax system

Keywords: digital transformation, electronic tax examination, tax system, electronic invoice, tax evasion, tax compliance.

القسم الأول الإطار العام للبحث.

١ - مقدمة:

تعتبر الضرائب في العصر الحديث من أهم مصادر الإيرادات العامة، والتي تعتمد عليها الدولة بصورة أساسية لتمويل نفقاتها العامة ولتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الإيرادات الضريبية حوالي ٧٣٪ من الإيرادات العامة للدولة، ويعاني النظام الضريبي الحالي من مجموعة من أوجه القصور والمشاكل والتي من أبرزها مشكلة انعدام الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية والذي يؤدي الي طول وتعقد إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، مما يؤدي الي تراكم المتأخرات الضريبية وكل هذه المشاكل تؤدي في النهاية الي زيادة معدلات التهرب الضريبي مما يعيق الإدارة الضريبية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الضريبي، وتؤدي الإدارة الضريبية مهامها من خلال ثلاث شعب داخل المأموريات وهي شعبة الحصر وشعبة الفحص وشعبة الحجز والتحصيل، ويعتبر الفحص الضريبي هو أساس عمل الإدارة الضريبية، وهو الذي يحدد علاقة الممولين بالإدارة الضريبية، حيث أن عدم كفاءة الإدارة الضريبية وعملية التحاسب الضريبي أهم أسباب التهرب الضريبي، فنجد أن تعسف الإدارة وعدم بناء جسور الثقة بينها وبين الممول، والمبالغة في التقدير الجزافي للضريبة، وعدم المساواة في التطبيق واختلاف أسس المحاسبة يضعف الثقة فيها ويشعر الممول الملتمزم بالظلم مما يدفعه نحو التهرب الضريبي (شحاته، ٢٠٢٠)، ويحاط الفحص الضريبي والفاحص الضريبي بمجموعة من أوجه القصور على رأسها زنتاتي (٢٠١٦):

١. زيادة أعداد الملفات الضريبية زيادة لا تتناسب مع أعداد الفاحصين، وهذا يؤدي إلى صعوبة فحص جميع الملفات الضريبية فحصاً دقيقاً وعادلاً، وكذلك زيادة العبء على عاتق المأمور الفاحص نتيجة معدلات الأداء المرتفعة التي يتوجب عليه إنجازها شهرياً.

- ٢- فقدان المصلحة جزء كبير من حقوقها بسبب التقادم الخمسي لبعض الملفات ولمواجهة ذلك يضطر المأمور الفاحص انجاز فحص هذه الملفات بصورة سريعة، وقد يلجأ في بعض الأحيان لإهدار الدفاتر وتقدير الأرباح مما يهدر جزء كبير من حق الدولة.
- ٣- زعزعة الثقة بين الممول والإدارة الضريبية واعتقاد الممول أن تقدير الإدارة الضريبية تقدير جزافي مما يدفع الكثير من الممولين إلى عدم الاتفاق مع المأمور الفاحص وتحويل الملفات للقضاء مما يطيل من زمن تحصيل الضريبة، ويؤدي الي زيادة المتأخرات الضريبية.
- ٤- طول وتعقد إجراءات الفحص وربط وتحصيل الضريبة.
- وكل هذه المشاكل تؤدي في النهاية الي زيادة معدلات التهرب الضريبي لذلك فإن هناك حاجة ماسه الي التغلب على هذه المشكلات، ولقد اتجهت الدولة في الآونة الأخيرة الي التحول الرقمي "الرقمنة" في كافة الإدارات والهيئات الحكومية، ولقد كان لمصلحة الضرائب المصرية حظا كبيرا من هذا التحول حيث تسعى وزارة المالية في الوقت الحالي الي التحول الرقمي وميكنة جميع اعمال الإدارة الضريبية، وحيث يعتبر الفحص الضريبي هو أساس عمل الإدارة الضريبية فلقد سعت مصلحة الضرائب المصرية حاليا إلى تطبيق نظام الفحص المميكن عن طريق برنامج يتم من خلاله تجهيز بيانات المنشآت الصغيرة وفحص هذه الملفات بواسطة الحاسب الآلي وينطبق هذا النظام على الملفات التي يتوافر بها مجموعة من الشروط وهي: وجود ربط نهائي عن سنة ٢٠١١ وما بعدها، عدم وجود تعاملات خصم واطافة، عدم تقديم اقرار على نموذج غير مؤيد بالمستندات، عدم وجود فحص بعد سنه الربط، رقم اعمال الربط ورقم أعمال الإقرار أقل من مليون جنية.
- وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا البرنامج إلا أنه يحاط بمجموعة من العيوب أهمها ما يلي: ١- أن هذا النظام يتم تطبيقه على المنشآت الصغيرة والتي لا يتجاوز رقم أعمالها مليون جنية وغير المؤيدة بالمستندات والتي لا يوجد لها تعاملات خصم واطافة.
- ٢- فضلاً عن أن هذه الملفات تقديرية وبسيطة ويتم ادخال بيانات ومعلومات هذه الملفات للحاسب يدوياً من خلال الإدارة الضريبية وقد تكون هذه البيانات والمعلومات غير مطابقة للحقيقة، وقد تكون تقديراتها جزافية في نظر الكثير من الممولين مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية وكذلك زيادة معدلات التهرب الضريبي وهو نفس عيب النظام الحالي (النظام اليدوي).
- ٣- كما أن رقم أعمال هذه الملفات أقل من مليون جنية في حين أنه من الأولي أن يتم تطبيق هذا النظام على الملفات الكبيرة ذات الأهمية حيث أن غالبية الشركات والمؤسسات تستخدم برامج المحاسبة المختلفة والتي تقوم من خلالها بتسجيل ومراجعة حساباتها ومعاملتها.
- ٤- أنه بالرغم من أنه سوف يتم فحص هذه الملفات باستخدام الحاسب الآلي إلا أنه يتم اخطار الممولين بالنماذج الضريبية يدوياً عن طريق البريد، وكذلك تتم عملية ربط وتحصيل الضريبة يدوياً وهو ما يؤدي في النهاية إلى نفس عيوب النظام الحالي.
- وعليه يسعى البحث لدراسة آلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني الكفء، والذي يسعى لأن يتم تنفيذ جميع الأعمال داخل الإدارة الضريبية الكترونياً بداية بالحصص والتسجيل الإلكتروني للممولين، مروراً بالفحص الإلكتروني لدفاتر وحسابات الممولين بواسطة أحد برامج المراجعة الإلكترونية، وكذلك اخطار الممولين بنماذج ربط الضريبة الكترونياً، وصولاً الي ربط وتحصيل الضريبة الكترونياً بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك لتحسين كفاءة المنظومة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية لكل من الممول والإدارة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي، والحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال:
- ✓ الربط الشبكي بين مصلحة الضرائب المصرية والوحدات والهيئات الحكومية مثل التأمينات والكهرباء وغيرها وذلك لتمكين وتسهيل حصر المجتمع الضريبي مما يحد من التهرب الضريبي.
 - ✓ افصاح الممول الكترونياً عن كافة التعاملات والإيرادات السنوية التي تحققت دون إخفاء شيء منها.
 - ✓ فاحص ضريبي كفء علي علم ودراية بنظام الفحص الإلكتروني وكيفية اكتشاف الأخطاء والتلاعب.
 - ✓ مراجع كفء علي دراية بمعايير واسس المراجعة الإلكترونية وكيفية تدقيق حسابات الممولين الكترونياً والتوصل إلى أي غش أو خطأ.

✓ وسائل دفع الكترونية تسهل عملية تحصيل الضريبة.
٢- مشكلة البحث:

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في هذه الأيام إحدى السمات الحاسمة، وذلك نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد، وقد أدى ذلك الي تغيير طريقة تفاعل المواطنين مع حكوماتهم، حيث أصبحت لغة الرقمنة والتكنولوجيا هي اللغة السائدة في تعاملات المواطنين، وكذلك في تعاملات وقرارات الحكومات في العالم ككل (Ibrahima et al., 2017)، ولقد ظهرت ظاهرة تقنية جديدة سميت بالتحول الرقمي أي اندماج التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها السريع في البنية التحتية للمؤسسات والهيئات (إبراهيم، ٢٠٢١)، وحيث تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل الخزانة العامة للدولة والتي تعتمد عليها الدولة بصورة أساسية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، لذا كان استخدام آليات التحول الرقمي ضرورة لا بد منها للنهوض وتحسين النظام الضريبي المصري.

وحيث يعتبر الفحص الضريبي هو أساس عمل الإدارة الضريبية لذا فهناك حاجة ماسة إلى تطويره وإدخال الطابع التكنولوجي عليه، وذلك كمحاولة للاستفادة من المزايا التي تحققها تكنولوجيا المعلومات، بالاعتماد على نظام الفحص الضريبي الإلكتروني من خلال استخدام الحاسب الآلي في الفحص عن طريق أحد برامج المراجعة المتعارف عليها مثل IDEA و ORACLE وغيرها، إلا أنه قد توجد مجموعة من المعوقات مثل المقاومة والرفض تجاه الحكومة الإلكترونية، وعدم الرغبة في التغيير سواء من قبل الممولين أو الموظفين بالإدارة الضريبية، وقلة الوعي والجهل التكنولوجي لكل من الموظفين أو الممولين، وارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية التكنولوجية، وارتفاع معدل المخاطر الأمنية.

وحيث أن النظام الضريبي المصري بحاجة للاستفادة من آليات التحول الرقمي بالتحول للنظام الإلكتروني وخاصة في الفحص الضريبي حيث أن الاعتماد على الفحص الضريبي الإلكتروني بدلاً من الفحص التقليدي سوف يؤدي إلى تنفيذ إجراءات الفحص الضريبي بدقة عالية وأسرع وقت ممكن وعدم تأخير الفحص الضريبي وسهولة حصر وضبط المجتمع الضريبي وانخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية. وعليه تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. هل المنظومة الضريبية مؤهلة للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني.
٢. ما هي متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
٣. ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
٤. هل يؤدي التحول إلى نظام الفحص الإلكتروني إلى تحسين كفاءة المنظومة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

٣- الدراسات السابقة:

دراسة سالم (٢٠١٥) وتهدف هذه الدراسة الي اجراء دراسة تحليلية للجوانب المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني، ولقد توصلت هذه الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها: إن استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني سوف يؤدي إلي تنفيذ العديد من إجراءات الفحص الضريبي بدقة عالية، وبأسرع وقت ممكن مما يترتب عليه عدم التأثير في عملية ربط وتحصيل الضريبة وعدم سقوطها بالتقادم، وإن استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني يؤدي إلي عدم تأخير الفحص وسهولة حصر وضبط المجتمع الضريبي، استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني سوف يؤدي إلي انخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة، استخدام الفحص

الإلكتروني سوف يؤدي إلى حفظ البيانات والمعلومات المتاحة وسهولة استرجاعها مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى البيانات اللازمة.

دراسة **Brezina et al., (2020)** وتهدف هذه الدراسة الي التحقق من قبول دافعي الضرائب ومراجعي الضرائب للتدقيق الإلكتروني، وكذلك تحليل أثر التدقيق الإلكتروني على ثقة وسلطة السلطات الضريبية، تشير النتائج أن قبول دافعي الضرائب يعتمد على ٤ ميزات وهي خصوصية البيانات، والثقة في التدقيق، والشفافية، الاستقلال عن الوسطاء، وأهمها هي اليقين والثقة في التدقيق.

دراسة **Bentley (2020)** وتناولت هذه الدراسة دراسة المهارات والقدرات اللازمة لتطبيق الضرائب الرقمية ولقد توصلت هذه الدراسة أن التحول إلى الحكومة الرقمية يتطلب الاستثمار في الموارد والبنية التحتية وإدارة المخاطر الرقمية بعناية، وهو يعني توافر قوة عاملة لديها المهارات والقدرات اللازمة؛ وتوفير التدريب المستمر للمحافظة عليها. حيث أنه إذا ما تم القيام بعمل جيد، فإن الحكومة الرقمية وإدارة الضرائب الرقمية تدعم التنمية المستدامة والنمو وتزيد من ثقة المواطنين ورفاهيتهم وهذا مهم بشكل خاص لحماية قاعدة الإيرادات.

دراسة شحاته (٢٠٢٠) واستهدفت دراسة وتحليل دور تفعيل آليات التحول الرقمي كمرتكز لتعزيز الشمول المالي في تطوير المنظومة الضريبية بأركانها المختلفة (التشريع، الإدارة الضريبية، الممولين) وبيان انعكاساتها على الحد من ممارسات التهرب الضريبي تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، ولقد توصلت هذه الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها: أنه توجد ضرورة حتمية لإصلاح التشريعات الضريبية، وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي بإدخال بيئة تكنولوجية حديثة، تعاني الإدارة الضريبية المصرية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، تتجسد أهمية التحول الرقمي في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين، على النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وتحصيل حق الدولة، ويسهم تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية في إنهاء حالات التكدس من خلال تخفيض عدد مرات تردد الممولين والمسجلين على مأموريات الضرائب، وكذلك تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامهم الأساسية في فحص الملفات الضريبية خاصة ذات القيم الكبيرة للحد من التهرب الضريبي.

دراسة **Babayeva, A., & Manousaridis, N. D., (2020)** وتهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الفوائد والتحديات المتصورة التي تجلبها تقنيات البيانات الكبيرة Big data والتحليلات analytics و blockchain والذكاء الاصطناعي artificial intelligence وأتمتة العمليات الروبوتية robotic process automation، في عملية التدقيق والمراجعة، ولقد توصلت هذه الدراسة الي أن الرقمنة ستكون أكثر انتشاراً في المستقبل، وأن الرقمنة لن تؤدي إلى فقدان فرص العمل، كما تدعي الدراسات السابقة، وأن هذه التقنيات تحقق العديد من الفوائد والمزايا لعمليات التدقيق.

دراسة **Uyar et al., (2021)** وتختبر هذه الدراسة العلاقة بين رقمته الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي من خلال التأثير الوسيط لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT). وتشير النتائج الي أن رقمته الخدمات الحكومية لها تأثير أقوى على التخفيف من التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى.

٤- أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحديد أثر التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، وتفصيلاً فإن هذا البحث يهدف إلى:
- ١- تحديد مدي جاهزية الإدارة الضريبية على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني.
 - ٢- التعرف على متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
 - ٣- التعرف على معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
 - ٤- دراسة وتحليل أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني علي تحسين كفاءة المنظومة الضريبية.

٥- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من تزايد المطالبات بتطوير المنظومة الضريبية، ومن اتجاه الحكومة في الوقت الحالي إلى التحول الرقمي في جميع الإجراءات والخدمات الحكومية، وإدخال الطابع التكنولوجي على مصلحة الضرائب المصرية، ويمكن تناول أهمية البحث كما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

- دراسة وتحليل البيانات التحول الرقمي في الفحص الضريبي الإلكتروني وأثره في تطوير المنظومة.
- دراسة وتحليل التجارب الدولية لبعض الدول التي كان لها السبق في رقمنة المنظومة الضريبية، ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب لتطوير المنظومة الضريبية المصرية.
- ارتقاء البحث العلمي وذلك لقلّة الدراسات والأبحاث في مجال الفحص الضريبي الإلكتروني في البيئة المصرية.

ب- الأهمية العملية:

تتمثل في محاولة تسليط الضوء على أهمية نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، والمزايا التي يحققها لكل من الممول والإدارة الضريبية، مما يساهم في استعادة جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، والحد من ممارسات التهرب الضريبي، وزيادة الامتثال الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية.

٦- فروض البحث:

تتمثل فروض الدراسة في كل من:

- ١- لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن جاهزية الإدارة الضريبية على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني.
- ٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- ٣- لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- ٤- توجد علاقة وأثر ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

٧- منهج البحث:

في ضوء مشكلته البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمدت الباحثة علي كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك على النحو التالي:

- ❖ **المنهج الاستقرائي:** وفقا لهذا المنهج تم دراسة وتحليل ما ورد بالدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث، وكذلك القوانين والتشريعات الضريبية التي اتخذتها وزارة المالية لتطوير المنظومة الضريبية في سياق البيانات التحول الرقمي.
- ❖ **المنهج الاستنباطي:** وفقا لهذا المنهج تم تقديم مدخل مقترح يوضح أثر الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد البيانات التحول الرقمي في المنظومة الضريبية وبيان دوره في تطوير المنظومة الضريبية والمتمثلة في زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة الالتزام الضريبي، والحد من ممارسات التهرب الضريبي.

٨- تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلته البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه تم تقسيم هذا البحث كما يلي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثاني: مشاكل النظام الضريبي المصري، وآلية الحكومة للتغلب عليها.
- القسم الثالث: عرض وتحليل التجارب الدولية لتطوير النظام الضريبي المصري.

- القسم الرابع: محددات تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني كمدخل لتحسين المنظومة الضريبية الإلكترونية.
 - القسم الخامس: انعكاسات الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية.
 - القسم السادس: الدراسة الميدانية.
 - القسم السابع: النتائج والتوصيات البحثية.
 - القسم الثامن: الملاحق
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

القسم الثاني

مشاكل النظام الضريبي المصري، وآلية الحكومة للتغلب عليها

- يتكون النظام الضريبي المصري من ثلاثة محاور أساسية وهي الإدارة الضريبية، والمجتمع الضريبي، والتشريعات الضريبية، ولكي يحقق النظام الضريبي الأهداف المرجوة منه لابد أن تكون هناك علاقة متنسقة ومتوائمة بين عناصر الإدارة الضريبية، ويواجه النظام الضريبي الحالي العديد من المشاكل التي تؤثر على كفاءة الأداء لكل أطرافه، مما يكون له الأثر السلبي على الأداء وتحقيق أهداف المشرع من تحقيق العدالة الضريبية من جانب والحصيلة الضريبية من جانب آخر، والتي من أهمها: حمد (٢٠١٥) و محمد (٢٠١٦):
- كبر حجم مصلحة الضرائب سواء من ناحية أعداد العاملين بها أو من ناحية أعداد الممولين مما يؤثر على كفاءة وعمل الإدارة الضريبية، والقصور الشديد في حصر الممولين.
 - تعدد أنواع الضرائب التي يتعامل معها الجهاز الضريبي وتشابكها مع بعضها، وغموض بعض نصوص القانون الضريبي، وعدم الوضوح واحتمال النص لأكثر من تفسير.
 - تعدد الأهداف التي تسعى مصلحة الضرائب إلى تحقيقها مما قد يؤدي إلى تشتيتها ومن أهم هذه الأهداف (مكافحة التهرب الضريبي، تحقيق المستهدف من الحصيلة، التطبيق الصحيح للقانون، توعية الممولين، تشجيع الاستثمار، تحقيق العدالة الاجتماعية).
 - افتقاد الممولين للوعي الضريبي، وانعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية مما ينتج عنه الكثير من المنازعات مما يطيل أمد تحصيل الضريبة.
 - عدم وجود نظام فعال وجيد للمعلومات، والنقص الشديد في الكفاءات العاملة في مجال الفحص الضريبي، وعدم العدالة في عملية الربط على الممولين.
 - عدم تعاون الجهات التي يتعامل معها الممولين سواء بالخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والإبلاغ عن تعاملات الممولين معهم، وتقاعس النقابات والهيئات والجمعيات عن القيام بواجبها في دفع الممول على الالتزام بأداء الضريبة.
 - طول وتعقد إجراءات الفحص والربط والتحصيل مما يؤدي الي تراكم المتأخرات الضريبية.
- وتسعي السلطات في الوقت الحالي الي محاولة القضاء على هذه المشاكل من خلال تطوير النظام الضريبي المصري من خلال تحديث المنظومة الضريبية وميكنتها وذلك من أجل التسهيل على الممولين وكذلك العاملين في مصلحة الضرائب المصرية، وتتمثل خطة التطوير في خمسة محاور أساسية وهي حمزة (٢٠٢١):
- ١- توحيد الإجراءات الضريبية (هندسة الإجراءات).
 - ٢- رفع كفاءة العاملين والهيكل التنظيمي.
 - ٣- تعديل التشريعات بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.
 - ٤- تطوير بيئة العمل.
 - ٥- الميكنة الشاملة: حيث تعمل مصلحة الضرائب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرامج الإلكترونية لتطوير مصلحة الضرائب المصرية وتحولها للنظام الإلكتروني.

القسم الثالث

عرض وتحليل التجارب الدولية لتطوير النظام الضريبي المصري.

يشهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات، وتقوم معظم المنظمات في الوقت الحالي بتغيير طرق ممارسة الأعمال التجارية من خلال التحول من الطرق التقليدية إلى الطرق الإلكترونية، حيث أن الإنترنت لا يقلل من تكلفة الأنشطة التجارية فحسب بل يلعب أيضاً دوراً حيوياً في تطوير الاقتصاد العالمي، وتقوم غالبية حكومات الدول المتقدمة بتقديم جميع أنواع الخدمات الكترونياً لتلبية احتياجات مواطنيهم، وهناك أنواع مختلفة من الخدمات التي تقدمها الحكومات على أساس الأطراف المعنية وهي خدمات من الحكومة إلى الحكومة (G2G)، ومن الحكومة إلى الشركة (G2B)، ومن الحكومة إلى المواطنين (G2C)، ومن الحكومة إلى الموظفين (G2E).

ويعتبر تحصيل الضرائب من المواطنين من أهم مهام الحكومة المصنفة ضمن خدمات G2C، وتعتبر الضرائب هي العمود الفقري لميزانية أي دولة (Fiaz et al., 2015)، كما أنها شريان الحياة للأمة وتوسع السلطات الضريبية لتحصيل الضرائب بأقل تكلفة للحكومة من أجل توفير الأموال الكافية التي من خلالها يتم الحفاظ على اقتصاد الدولة وتطويره، وفي ضوء ذلك أصبح الهدف الدائم لكل سلطة ضريبية سواء كانت تلك التي تخدم دولة متقدمة أو نامية في البحث عن وتنفيذ استراتيجيات وتقنيات تدعم التحسن المستمر لنظام تحصيلها (Pataueg et al., 2020).

ولقد قامت العديد من الدول باستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الأنظمة الضريبية لتنفيذ أعمالها كل دولة على حسب مقدراتها، ومدى تطور تكنولوجيا المعلومات بها، ويقوم الباحث باستعراض تجارب مجموعة من الدول والتعرف على تأثير تطبيق نظام الضرائب الإلكترونية عليها، وذلك في محاولة للاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير المنظومة الضريبية، وهي كالاتي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية: (Koong et al., 2019).

في الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية للجمهور منذ عام ١٩٨٦، وبحلول الألفية الجديدة، تبين أن الإيداع الإلكتروني للإقرارات الضريبية قد ترسخ في وكالات الدولة والوكالات الفيدرالية. وفي عام ٢٠٠٥ ساعدت الإيداعات الضريبية الإلكترونية الفردية البالغة ٦٨,٤ مليون دولار دفع معدل الاستخدام فوق عتبة ٥٠٪، كما بدأت مصلحة الضرائب تحديث نظام الإيداع الإلكتروني القديم الخاص بها في عام ٢٠٠٤ ومددت الموعد النهائي حتى عام ٢٠١٢ ولقد تمكنت بالفعل بفضل الجهود التي قامت بها إلى الوصول لنسبة ٨٠٪ في عام ٢٠١٢.

ولقد حقق النظام الضريبي الإلكتروني العديد من المزايا والتي من أهمها: عدم الحاجة إلى إرسال الإقرارات الورقية بالبريد، واسترداد الأموال بشكل أسرع، ودقة أكبر في الإقرارات الضريبية، وتأكيد إيصال الإيداع الإلكتروني، كما أن الإيداع الإلكتروني يقلل بشكل كبير من التكاليف وبمعدل الخطأ أقل، ويقلل من العبء الواقع على دافعي الضرائب، ويتجنب تكاليف المعالجة الإضافية لمصلحة الضرائب، وفي عام ٢٠٠٤ أرسل ما يقرب من ٤٥٪ من دافعي الضرائب بياناتهم عبر الكمبيوتر، فالتشجيع على إرسال الإقرارات الكترونياً مع بعض المزايا يؤدي إلى زيادة عدد دافعي الضرائب الذين يستخدمون هذه الطريقة، وبلغ عدد دافعي الضرائب الذين قدموا إقرارات الكترونياً في عام ٢٠٠٩ حوالي ٧٧٪ من إجمالي دافعي الضرائب.

ويري Taylor (2003) أن الأنظمة الضريبية في الولايات المتحدة مثالاً للحكومة الإلكترونية الناجحة حيث إنها توفر معلومات قيمة، كما أنها تسمح لدافعي الضرائب بالاتصال من خلال البريد الإلكتروني والهاتف، وتسمح أيضاً بالإيداع الإلكتروني بأكثر من وسيلة، والذي يعد وسيلة أكثر كفاءة للممولين للامتثال للحكومة وإدارة الحكومة للنظام الضريبي، ولقد تطور النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتم جميع عمليات الإدارة الضريبية عن طريق الهاتف المحمول باستخدام برنامج يتم تحميله، وتسعى حالياً لعمل مراكز خدمة للممولين ذوي الإعاقة.

٢- اليابان: (Chatfield, 2009).

في الأونة الأخيرة زاد عدد اقرارات ضريبة الدخل المقدمة من الأفراد والشركات من ١١ مليونا في عام ١٩٧٨ وما يقرب من ١٨ مليون في بداية التسعينات و ٢٠,٤٤ مليون في عام ٢٠٠٠ و ٢٤,٤٩ مليون في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى تفاقم مشكلة عبء العمل المتزايد لإدارة الضرائب ومع الاتجاه لتقليص حجم العاملين كانت مشكلة زيادة عبء العمل في إدارة الضرائب خطيرة. وبزيادة عدد دافعي الضرائب كان يضطر دافعي الضرائب في كثير من الأحيان الانتظار لساعات لتلقي الخدمات، كما أنه يزيد من ضغط العمل على الموظفين، لذلك وجب التفكير في إصلاح شامل للإدارة الضريبية وذلك من خلال تطوير الحكومة الإلكترونية ومنها: تقديم الإقرارات الضريبية المتكاملة عبر الإنترنت، والدفع من خلال قناة انترنت، ومن ثم إطلاق خدمة e-tax في عام ٢٠٠٤ على مستوي الدولة.

ومن خلال الضرائب الإلكترونية (e-tax) يستطيع دافعي الضرائب الوصول إلى أداء المعاملات عبر الإنترنت، بالتسجيل الإلكتروني، واعداد اقرارات ضريبة الدخل والشركات عبر الإنترنت، ودفع جميع أنواع الضرائب الكترونياً من خلال روابط مباشرة إلى بنوك دافعي الضرائب، حيث يستطيع دافعي الضرائب الوفاء بالتزاماتهم الضريبية في أي مكان، وفي الوقت الذي يناسبهم دون الزيارة والانتظار في طابور طويل في مكاتب الضرائب، وبالنسبة للذين ليس لديهم أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم توفر مصلحة الضرائب اليابانية (NTA) أجهزة كمبيوتر وشاشات تعمل باللمس في مكاتب الضرائب المختلفة، كما تم انشاء نظام إدارة المعلومات المتكامل (KSK) والذي يربط جميع المكاتب الضرائب الإقليمية بمكتب الضرائب الرئيسي (NTA)، ولقد أدى التنفيذ الناجح لـ "الضرائب الإلكترونية" إلى فائدين رئيسيين:

(١) خفض تكاليف إدارة الضرائب. (٢) خفض تكاليف الامتثال لدافعي الضرائب.

حيث إن إطلاق "e-Tax" مكن دافعي الضرائب من تقديم إقرارات ضريبة الدخل ودفع الضرائب عبر الإنترنت كبيانات رقمية، ثم يتم نقلها، ومعالجتها، وإدارتها بواسطة نظام إدارة المعرفة KSK، ومكن نظام "الضرائب الإلكترونية" ونظام المعلومات الداخلي المركزي من ربط موظفي الضرائب، والمحاسبين، ودافعي الضرائب بشبكة لتبادل المعلومات من خلال السجلات الرقمية بدلاً من الورقية وأشكال الضرائب الأخرى. نتيجة لذلك، يمكن لـ NTA إنجاز الأمور بشكل أكثر كفاءة ووقت أقل، كما استفاد دافعوا الضرائب من مكاسب الكفاءة التشغيلية: فقد تلقوا استجابة سريعة لأسئلتهم الضريبية، وخدمات استشارية ضريبية أكثر اتساقاً عبر جميع مكاتب الضرائب المحلية الموزعة في جميع أنحاء اليابان. وساعد نظام الضرائب الإلكترونية من تقليل مشكلة الازدحام في مكاتب الضرائب، ومعالجة القلق المركزي لـ NTA بشأن عدم رضا دافعي الضرائب عن الخدمات الضريبية. وفي عام ٢٠٠٦ وبعد أقل من عامين على إطلاق "الضريبة الإلكترونية"، بلغ عدد الإقرارات الضريبية الإلكترونية ١,٥٣,٠٥٧، وفي عام ٢٠٠٧ وبعد ثلاث سنوات من إطلاقها، وصل عدد إيداعات "الضرائب الإلكترونية" إلى أكثر من ١,٦ مليون.

٣- كوريا: (Awasthi, Rajul, et al, 2019) & (Shim, T. S., & Song, I. K, 2016).

بدأت حكومة كوريا في ادخال أنظمة الكمبيوتر لإنجاز عمليات الإدارة الضريبية في عام ١٩٦٧ بعد عام من تأسيس نظام خدمة الضرائب الوطنية الكورية، وبدأ التنفيذ الكامل لإدارة الضرائب الإلكترونية في عام ١٩٩٧ مع نظام الضرائب المتكامل (TIS) الذي ساعد إدارة الضرائب على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحسن النظام الجديد من كفاءة الإدارة من خلال تقسيم العمل، علاوة على ذلك ساعد على القضاء على العلاقات الشخصية بين مسؤولي الضرائب ودافعي الضرائب للحد من الفساد، مما ساهم في الشفافية لأن (TIS) حوسبت معظم المهام الإدارية الضريبية.

إيماناً بأن نظام الضرائب الإلكتروني كان الخيار الأفضل قامت مصلحة الضرائب (NTS) في عام ٢٠٠٢ بتطوير خدماتها وذلك من خلال إطلاق خدمة الضرائب المنزلية (HTS) Home tax service مما يسمح لدافعي الضرائب من تقديم الضرائب المختلفة والإبلاغ عنها ودفعها من المنزل أو العمل عبر الإنترنت بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تمكين الإشعارات الإلكترونية لدافعي الضرائب وإصدار الوثائق المتعلقة بالضرائب عبر الإنترنت، عنصر رئيسي آخر لإدارة الضرائب الإلكترونية الكورية

هو الفاتورة الضريبية الإلكترونية (ETI)، في كوريا منذ عام ٢٠٠١ تم تقديم الفواتير الضريبية الإلكترونية، ولكن تم تغيير نظام الفواتير الإلكترونية الطوعية الي نظام الزامي في عام ٢٠١١ أي أنه يجب على جميع دافعي الضرائب من الشركات اصدار الفواتير الضريبية الإلكترونية بغض النظر عن حجم المبيعات ونوع العمل، ومن عام ٢٠١٢ يجب على المالكين الفرديين ذات المبيعات التي تجاوزت مليار وون كوري (حوالي ٩١٠٠٠٠ دولار أمريكي) أو أكثر اصدار الفواتير الإلكترونية، ونظراً لزيادة معدلات التهرب الضريبي حاولت مصلحة الضرائب الحد من ذلك، وفي هذا الصدد قدمت (NTS) نظام الفاتورة الضريبية الإلكترونية للأفراد في عام ٢٠١٢. ولقد تم اعداد أنظمة اصدار الفواتير الضريبية الإلكترونية لجميع أنواع دافعي الضرائب، وخاصة صغار دافعي الضرائب، أي أن هناك أنظمة مختلفة لإصدار فواتير الضرائب الإلكترونية اعتماداً علي بيئة تكنولوجيا المعلومات لدافعي الضرائب، فقد تستخدم شركة كبيرة لديها نظام تخطيط المؤسسات الخاص بها أو تستخدم نظام تطبيقات (ASP) نظامها الخاص بها لإصدار وارسال الفواتير الضريبية، كما أنه يمكن لدافعي الضرائب الذين ليس لديهم نظام تكنولوجيا معلومات مناسب استخدام البوابة (Portal) وهو عبارة عن تطبيق ويب يسمى www.esero.go.kr وباستخدام البوابة يمكن للمستخدمين اصدار فاتورة ضريبية الكترونية، وارسالها بالبريد الإلكتروني الي العميل، أيضا يتم ارسال جميع الفواتير الضريبية الصادرة تلقائيا الي إدارة الضرائب، يمكن لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول للإنترنت استخدام خدمة الاتصال بنظام الاستجابة التلقائية (ARS) أو زيارة مكتب الضرائب المحلي لإصدار فواتير الضرائب الإلكترونية، عند استخدام e-sero يتم ارسال الفواتير الكترونيا لمصلحة الضرائب فور إصدارها من خلال هذه العمليات يمكن لمصلحة الضرائب تقليل التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الصغار، بالإضافة الي ذلك باستخدام نظام الفاتورة الضريبية الإلكترونية يمكن لدافعي الضرائب تقديم اقراراتهم الضريبية السنوية بسهولة أكبر، كما تم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني والذي يسمح بدفع الضرائب بفواتير عبر خدمة الضرائب المنزلية (HTS) دون زيارة مؤسسة مالية شخصياً، ويسمح نظام الدفع الإلكتروني بتحويل المدفوعات من حساب واستخدام بطاقة ائتمان وما الى ذلك، كما قدمت مصلحة الضرائب خدمة لتسوية الضرائب الكترونيا في نهاية العام من خلال ربط مصلحة الضرائب بالمصالح الأخرى، ويتم التسوية في نهاية العام برد أو دفع مبلغ إضافي من الفرق بين الضريبة الفعلية ومبلغ ضريبة الإقرار بعد خصم خصومات مختلفة.

لقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الامتثال للنظام الضريبي أسهل بكثير على دافعي الضرائب حيث أصبح من الممكن تقديم الإقرارات الضريبية، وتسديد الضرائب من أي مكان وفي أي وقت، وقد وفر هذا على دافعي الضرائب راحة هائلة من خلال القضاء على الحاجة إلى الانتظار في مكاتب الضرائب للامتثال للمتطلبات الأساسية كما يقلل الإيداع الإلكتروني من عدد الساعات التي يقضيها دافعو الضرائب في الامتثال، ونتيجة للجهود المبذولة من السلطات الضريبية فإن أكثر من ٩٠٪ من دافعي الضرائب الكوريون يقدمون ويبلغون عن ضرائبهم عبر الإنترنت، حيث إنه اعتباراً من عام ٢٠١٥ كان معدل تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية ٩٠٪ لضريبة القيمة المضافة و ٩١٪ لضريبة الدخل، كما بلغ عدد الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت ٢٢ مليون، ٩٣ في المائة من إجمالي الإقرارات الضريبية المقدمة في كوريا، ويمكن أن تُعزى هذه المعدلات المرتفعة إلى رضا المستخدمين عن خدمة الضرائب المنزلية ووفورات تكلفة الامتثال الخاصة بدافعي الضرائب، ويُظهر تحليل NTS أنه في عام ٢٠٠٨ وفر دافعو الضرائب حوالي ٤٠٠ مليار وون كوري (٤٠٠ مليون دولار أمريكي) باستخدام HTS لتغطية تكاليف النقل وفرق العمل، وتم تخفيض التكاليف الإدارية NTS بنحو ١٥٠ مليار وون كوري في تكاليف الإدارة على أساس نفقات الموظفين، وتكاليف الطباعة للإشعارات الضريبية والإقرارات الضريبية ونماذج الطلبات الخ وتكاليف البريد، في عام ٢٠١٣ أفادت هيئة الضرائب الكورية عن توفير ٢٢٠ مليار وون كوري في ٢٠١٢ بسبب زيادة التسجيل الإلكتروني، وإصدار الشهادات عبر الإنترنت وانخفاض تكاليف الطباعة علاوة على ذلك تم تخفيض تكاليف الامتثال لدافعي الضرائب بمقدار ٦١٠ مليار وون كوري، اعتباراً من ٢٠١٣ أظهرت كوريا أعلى معدلات للإيرادات المعبأة مسبقاً لضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل ٨٣٪ و ٨٢٪ على التوالي.

القسم الرابع محددات تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني كمدخل مقترح لتحسين المنظومة الضريبية

كان للتحول الرقمي في المجتمع تأثيراً كبيراً ليس فقط في طريقة تعاملنا مع بعضنا البعض، ولكن أيضاً من خلال طرق تعامل الحكومة مع المواطنين، ويمكن تعريف التحول الرقمي بأنه "عملية انتقال وتحول المؤسسات الحكومية للعمل وفقاً لنماذج الأعمال "Business Models" والتي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية المعلوماتية الذكية، والمبنية على المعرفة والابتكار والابداع في تقديم المنتجات والخدمات للمتعاملين بكفاءة وفاعلية وبأسلوب آمن ومن خلال وسائل تكنولوجية رقمية مثل الهاتف المحمول والحاسبات الألية وغيرها" (غنيم، ٢٠١٩)، أما (Mergel et al (2019) فيري أن التحول الرقمي عبارة عن مصطلح معتمد على القطاع الخاص، يرتبط في الغالب بالحاجة إلى استخدام تقنيات جديدة للبقاء في المنافسة في عصر الإنترنت حيث يتم تقديم الخدمات والمنتجات على الإنترنت. وحيث يعتبر الفحص الضريبي هو قوام عمل الإدارة الضريبية فقد أصبح استخدام الأساليب الإلكترونية لتطويره واقع حتمي، وذلك في محاولة لاستعادة جسور الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، وللدن من ظاهرة التهرب الضريبي ومنه تعظيم الإيرادات الضريبية، ويعتبر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني من الأساليب حديثة التنبني في معظم الإدارات الضريبية حول العالم.

➤ مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني:

في الحقيقة لا يوجد تعريف محدد وواضح للفحص الضريبي الإلكتروني وذلك لقلّة الدراسات والأبحاث في هذا المجال، ويعرف سالم (٢٠١٥) الفحص الضريبي الإلكتروني بأنه "دراسة وتحليل النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي الكتروني غير وراقي ارتكازاً على القواعد المقررة في التشريع الضريبي وفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنياً بغرض التأكد من صحة الربح المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوطة وفقاً للإقرار المقدم"، أما الحروي (٢٠١٨) فيعرف الفحص الضريبي الإلكتروني أنه "مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تركز على القوانين والقواعد التشريعية والمحاسبية المتبعة في التحقق من صحة ودقة احتساب الضريبة الواردة في إقرار الممول الضريبية ومرفقاتها للوصول الي تحديد الدخل الخاضع للضريبة" (ص. ٣١).

ويري الباحث أن الفحص الضريبي الإلكتروني هو "استخدام أحد برامج الحاسب الألي سواء كانت الجاهزة أو المصممة خصيصاً لهذا الغرض من قبل الإدارة الضريبية وذلك لفحص وتدقيق سجلات وحسابات والقوائم المالية الخاصة بالمولين والمعدة الكترونياً، وذلك للتأكد من صحة البيانات والعمليات التي تمت (المدخلات)، والتأكد من صحة معالجة هذه العمليات (عمليات التشغيل)، للتأكد من صحة البيانات الواردة بالإقرار الضريبي المقدم وأنها مطابقة للحقيقة، وأنه مقدم وفقاً للمعايير والقواعد المحاسبية والتشريعية التي تحددها الإدارة الضريبية.

➤ أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني:

- تناولت العديد من الدراسات مثل (دياب، ٢٠١٧؛ قاسم، ٢٠١٧؛ Al Baaj et al, 2018) أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني وقد استخلص منها الباحث ما يلي:
- ١- إمكانية فحص كميات كبيرة من السجلات والبيانات، كما أنه يوفر إمكانية شمول الفحص الضريبي لجميع العناصر (الأصول الرأسمالية والمصروفات والمبيعات).
 - ٢- القدرة على توفير المعلومات المطلوبة بسرعة فائقة، ويقال من الوقت اللازم لاسترجاع الوثائق لكل من الفاحص الضريبي والممول، وتوفير الوقت والجهد في تخطيط وتنفيذ مهام الفحص

- ٣- تخفيض مستوى المخاطر المحيطة بعملية الفحص، كما أنه يخفض المشاكل الناجمة عن فقدان الفواتير والوثائق المعززة.
- ٤- يتميز استخدام الكمبيوتر في عمليات الفحص بالسرعة والكفاءة العالية في إكمال العمل، وتجاوز مشكلة تعطل العاملين في الشركات وخاصة عند ممارسة عملية الفحص الضريبي في الموقع
- ٥- لا تتغير أهداف المحاسبة يدوياً أو إلكترونياً، ولكن استخدام الكمبيوتر يؤثر على درجة تحقيق كفاءة هذه الأهداف ويرفع مستوى الإيرادات الضريبية.

➤ أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني:

تتمثل أهداف الفحص الضريبي في العناصر الآتية الحروي (٢٠١٨)، و رشوان ومهاني (٢٠٢١):

- ١- توفير الوقت والجهد والمال، إلى جانب توفير بيانات ومعلومات دقيقة ذات اعتمادية وموثوقية عالية وفقاً لمعايير وضوابط محكمة، ما يزرع الثقة لدى الممولين في الإدارة الضريبية، ويشجعهم على الالتزام بسداد الضريبة المستحقة عليهم، ويعالج ظاهرة (التهرب، الغش، التجنب الضريبي) وهو ما ينتج عنه زيادة الإيرادات الضريبية، حيث يدرك الممولين بأن عملية الفحص لم تخضع لرأي الفاحص الضريبي فحسب.
- ٢- التحقق من أن السجلات والدفاتر سواء ألياً أو يدوياً منتظمة من حيث الشكل ومعدة وفقاً للقواعد والأصول القانونية والمحاسبية والتي تنظم طريقة الحفظ والقيود بها.
- ٣- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والقيود بالدفاتر والكشوف والسجلات المعدة وفقاً للنظام المحاسبي الإلكتروني للممولين، ومدى الاعتماد عليها للوصول للأرباح أو الخسائر الحقيقية، والتأكد من أن هذه السجلات أو الدفاتر تشمل كافة أنشطة الممول وتتضمن الأرباح الفعلية.
- ٤- التأكد من صحة البيانات المسجلة بالنظام المحاسبي الإلكتروني للممول والتأكد من سلامة وخلو البيانات المحاسبية المحددة للدخل الخاضع للضريبة من الأخطاء وسيناريوهات الغش والاحتيال
- ٥- معالجة كل ما جاء بالدفاتر والسجلات تصحيحها من وجهة النظر الضريبية، وتحديد الإيرادات المتنوعة التي تدخل في وعاء الضريبة وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تصحيح المسار الضريبي للممول من خلال التحديد الحقيقي للدخل الخاضع للضريبة.
- ٦- التحقق من البيانات والمعلومات المحاسبية الإلكترونية المنتظمة، من حيث الشكل وأصول الإعداد، والتحقق من نظام الرقابة الداخلية للممول.
- ٧- تحقيق استراتيجية الإدارة الضريبية في تحقيق الحصيلة الضريبية.

➤ المدخل المقترح لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:

حيث أن الفحص الضريبي هو المرحلة الأكثر أهمية في عمل الإدارة الضريبية إلا أنه يسبقها الحصر الضريبي، ويعقبها التحصيل الضريبي (الحجز الضريبي)، ولتطوير النظام الضريبي لابد أن يتم تطوير جميع المهام داخل الإدارة الضريبية بداية من الحصر الضريبي مروراً بعملية الفحص ختاماً بربط وتحصيل الضريبة. وذلك من خلال نظام معلوماتي إلكتروني شامل يبدأ بحصر المجتمع الضريبي إلكترونياً من خلال الربط الشبكي بين الوحدات والهيئات مروراً بالإفصاح الإلكتروني من قبل الممولين عن كافة التعاملات التي تمت خلال العام، وكذلك كافة الأرباح التي تحققت، وكذلك الفحص الإلكتروني لسجلات وحسابات وإقرارات الممولين إلكترونياً والتأكد من خلوها من الأخطاء من خلال نظام فحص إلكتروني كفاء بما يضمن تحقيق الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، وكذلك الرغبة من قبل الممولين في الإفصاح عن كافة التعاملات إلكترونياً، وكذلك ربط وتحصيل الضريبة إلكترونياً مما يحسن من كفاءة المنظومة الضريبية ويحقق العدالة الضريبية ويحد من التهرب الضريبي.

ويمكن توضيح المدخل المقترح لتطوير المنظومة الضريبية في النقاط الآتية:

أولاً/ الحصر (التسجيل والإيداع الإلكتروني).
ثانياً/ الفحص الضريبي الإلكتروني.
ثالثاً/ التحصيل الإلكتروني.

أولاً/ الحصر الضريبي (التسجيل وتقديم الاقرار الإلكتروني):

يعد حصر وتسجيل دافعي الضرائب مجالاً بالغ الأهمية لدى الإدارة الضريبية، وعملية الحصر الفعالة هي المنصة التي بنيت عليها جميع الوظائف الأخرى للإدارة الضريبية، لذلك من المهم أن يكون لدى الإدارات الضريبية معلومات حديثة ودقيقة بأنشطتهم الضريبية وحالة هذه الأنشطة فضلاً عن وسيلة موثوقة وحديثة لحصر وتسجيل دافعي الضرائب الجدد وتسجيل بياناتهم الأساسية (Cleary, 2017)، ويرى على (2009) أن حصر المجتمع الضريبي بشكل دقيق يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الأجهزة الضريبية في ظل نقص البيانات اللازمة لتحديد دقيق للمجتمع الضريبي، حيث أن المجتمع الضريبي يمكن تقسيمه إلى قطاعين هما: **القطاع الرسمي**: وهو يمثل قطاع الاقتصاد الظاهر للإدارة الضريبية والتي يمكنها التعامل معه، وممثلة هذا القطاع يكونوا مسجلين بمصلحة الضرائب العامة، ومصلة التأمينات الاجتماعية، وغيرها من المصالح اللازمة تسجيلهم بها لبدء مزاولة نشاطهم، ويمثل هذا القطاع نسبة من 70 إلى 80٪ من حجم الاقتصاد، وتتمثل أهم مشاكل هذا القطاع في حصر تعاملات هذا القطاع بصورة دقيقة، حصر تعاملات هذا القطاع مع القطاع غير الرسمي.

القطاع غير الرسمي: ويصل حجم هذا القطاع طبقاً لتصريحات السيد وزير المالية بأنه يمثل من 20٪ إلى 30٪ من حجم الاقتصاد المصري، ويعمل به حوالي 40٪ من قوة العمل في مصر، وتتمثل أهم مشاكل هذا القطاع في أن الضريبة المستحقة على هذا القطاع مفقودة بالكامل، هذا القطاع غير محمل بأي أنواع من الضرائب، أو التأمينات أو غيرها مما يؤدي إلى وجود تنافس غير متكافئ في السوق لغير صالح للملتزمون بسداد مستحقات الخزانة العامة للدولة.

لذلك فإنه لا بد من الاتجاه لتفعيل الحصر الإلكتروني والمتمثل في: **التسجيل الطوعي** وهو أن يقوم الممول بتسجيل نفسه إلكترونياً من خلال موقع مصلحة الضرائب المصرية"، وفقاً ل (Sumartono et al. (2017) فإن الغرض الأساسي من نظام التسجيل الإلكتروني هو تسهيل قيام دافعي الضرائب بتسجيل، وتحديث، وحذف أي معلومات تخص أنشطتهم في أي وقت وفي أي مكان، وأيضاً لتحسين الخدمات الضريبية، وتبسيط تشغيل وإدارة الإدارة الضريبية، كما أنه يحقق مجموعة من الأهداف الأخرى مثل: تخزين بيانات الممولين بشكل مركزي، وسهولة تتبع حركتهم، وتسهيل التسجيل لدافعي الضرائب، وتوفير أمان للبيانات الخاصة بهم، وإنشاء قاعدة بيانات فريدة لدافعي الضرائب، وكذلك **الربط الشبكي** بين الإدارة الضريبية والوحدات الحكومية حتى تتمكن الإدارة الضريبية من حصر أكبر عدد من الممولين، وكذلك الوقوف على حجم الأعمال الخاص بهم، **وتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً** حيث يساعد على توفير الوقت والجهد للممولين كما أنه قد يحقق العديد من الفوائد للإدارة الضريبية وللخزانة العامة للدولة، لذلك يرى الباحث بضرورة التوجه للنظام الإلكتروني ونظم المعلومات في عملية حصر المجتمع الضريبي من خلال التوجه لنظام التسجيل الإلكتروني وكذلك الإيداع الإلكتروني، ويمكن تعريف الإيداع الإلكتروني بأنه نظام قائم على الإنترنت يمكن دافعي الضرائب من تسجيل وتقديم اقراراتهم الضريبية عبر الإنترنت" (Bett et al., 2017, pg. 82).

ثانياً/ الفحص الضريبي الإلكتروني:

يقصد بالفحص الضريبي الإلكتروني " دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية والمعدة ف ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي ارتكازاً على القواعد المقررة ف التشريع الضريبي وفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنياً بغرض التأكد من صحة الربح المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوطة وفقاً للإقرار المقدم" (عبد الحليم، 2018، ص 105).

- ويوجد ثلاثة أساليب للمراجعة والفحص الإلكتروني وهي: (القطوي، ٢٠١٧، ص ١٠٧).
- ١- أسلوب التدقيق حول الحاسب **Auditing around the computer**: يعتمد هذا الأسلوب على مراجعة المدخلات من البيانات والمخرجات ويتعد عن البرامج وعمليات التشغيل التي تمت من خلال الحاسب على افتراض أنه ما دامت المدخلات سليمة تكون المخرجات سليمة، ويعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية، كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسب، ولكنه لا يعد فعالاً في ظل ازدياد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحوسبة.
 - ٢- أسلوب التدقيق من خلال الحاسب **Auditing through the computer**: في هذا المدخل فإن إجراءات التدقيق تشمل التدقيق في عملية تشغيل البيانات داخل الحاسب بالإضافة الي تدقيق المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المدقق بالتأكد من صحة ادخال وتشغيل البيانات لدي العميل، وكذلك التأكد من صحة المخرجات، ويرى البعض أن هذه النظرية تعد أكثر انتشاراً وان كانت تؤدي الى نتائج غير كاملة نظراً لاقتصارها على تقييم مدي كفاءة الرقابة الداخلية دون التركيز على صحة عناصر القوائم المالية.
 - ٣- أسلوب التدقيق باستخدام الحاسب **Auditing with the computer**: ووفقاً لهذا المنهج يتم الفحص والمراجعة باستخدام مجموعة من البرامج الإلكترونية، والتي يحتاج بعضها الي مهارة وخبرة في مجال الكمبيوتر ويمكن تقسيم هذه البرامج الي:
 - أ- برامج التدقيق الخاصة **Custom- designed program**: وهي برامج مخصصة للقيام ببعض مهام المراجعة الخاصة، وبما يتفق مع نظام المنشأة محل المراجعة، ويتم اعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال، (مصممي برامج أو خبراء متخصصين في هذه البرامج، وعند اعداد هذه البرامج لا بد من مراعاة أن تتناسب هذه البرامج مع الهدف من مهمة التدقيق (الفحص). (زقوت، ٢٠١٦).
 - ب- برامج تدقيق عامة **Generalized Audits soft ware**: وهي برامج عامه لا تخص تطبيق أو ممول بعينه، وانما تعد بشكل عام لمساعدة المدقق (الفاحص) وقد تستخدم في العديد من التطبيقات ومع العديد من الممولين.
- ويرى رشوان ومهاني (٢٠٢١) أن تنفيذ عملية الفحص الضريبي الإلكتروني بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافه، يمكن تحقيقها من خلال اتباع أساليب الفحص الضريبي الإلكتروني، مع ضرورة توفر بعض المقومات المهمة، نذكر منها
- وجود نظام معلومات الكتروني كفاء، بحيث يعمل على تبادل المعلومات بين أقسام الإدارة الضريبية من جانب، ويوفر معلومات دقيقة عن تعاملات الممولين فيما بينهم والوحدات الحكومية من جانب آخر.
 - وجود فاحصين ضريبيين مؤهلين علمياً وعملياً في الفحص الضريبي الإلكتروني مع التدريب المستمر لتنمية قدراتهم ومهاراتهم التقنية، مع وجود دليل موحد لإجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني.
 - نشر الوعي الضريبي لدى الممولين بأهمية الفحص الضريبي الإلكتروني، وتحسين مستوي الثقة والالتزام بين أطراف العملية الضريبية.
 - قيام الإدارة الضريبية بالفحص الضريبي الإلكتروني للممولين، من حيث نوع النشاط، الكيان القانوني والعناوين.
- ووفقاً للمدخل المقترح يرى الباحث أن تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يكون من خلال الاعتماد على تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب (CAATS) وذلك من خلال استخدام أحد برامج التدقيق والمراجعة والتي يتم استخدامها على نطاق واسع مثل برنامج **IDEA** أو **ORACLE** أو غيرها من البرامج والتي يتم تثبيتها على السيستم الخاص بمصلحة الضرائب المصرية والتي يتم ربطها مباشرة مع حسابات الممولين والتي بدورها تستقبل كافة العمليات الحسابية الخاصة بالممولين وكذلك تستقبل اقرارات وحسابات الممولين وتتأكد من صحتها وسلامتها وخلوها من أي أخطاء أو تلاعب وأنها اعدت وفقاً لمعايير المراجعة المحاسبية المتعارف عليها، كما أنها قد اعدت وفقاً لقانون الضرائب على الدخل.

ونظرا لأهمية التوسع من استخدام برامج المراجعة فلقد حدد معهد المدققين الداخليين (IIA)^(٤١)، في الإصدار الأخير من المعايير الدولية الخاصة به نشرت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي المعيار (A2-1220) (العناية المهنية الواجبة)، والتي تتطلب من المدققين استخدام الأدوات القائمة على التكنولوجيا في تنفيذ مسؤولياتهم، ويعرف IIA الأدوات القائمة على التكنولوجيا على أنها أي أداة تدقيق آلية مثل برامج التدقيق العامة GAS، ومولدات بيانات الاختبار، وبرامج التدقيق المحوسبة، وأدوات التدقيق المتخصصة، وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب (CAATS) (Van der Nest et al., 2017) ووفقا ل (Laureano & Pedrosa (2016) تتضمن CAATS تطبيقات التدقيق العامة مثل (EXCEL&ACCESS)، وكذلك التطبيقات المرتبطة بتحليل البيانات واستخراجها مثل (IDEA&ACL)، ويعتبر برنامج IDEA التابع لشركة CASE WARE هو أحد أهم وأبرز برامج CAATS والتي يتم استخدامها بشكل واسع من قبل المدققين وكذلك تقوم العديد من الإدارات الضريبية باستخدامه في عمليات الفحص والتدقيق الضريبي حول العالم.

ثالثا/ التحصيل والدفع الإلكتروني:

تعتبر عملية التحصيل الإلكتروني هي ثالث مرحلة من أعمال الإدارة الإلكترونية، ويعتبر دفع الضرائب تفاعلا مهماً اخر بين الممولين (خاصة الشركات) وبين الإدارة الضريبية، وله أهميته الخاصة، فما أهمية أن يتم حصر الممولين وفحصهم دون أن يتم ربط وتحصيل الضريبة، ويعرف شاكرا (٢٠١٧) الدفع الإلكتروني بأنه " وفاء الممول يدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية الى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية سواء أكانت أوراقاً تجارية الكترونية أو نقوداً الكترونية أو بطاقات الائتمان أو ايه وسائل الكترونية اخرى يتم الوفاء بها عبر الإنترنت" (ص. ١٧١).

ويري الباحث أنه لكي يتم تطبيق المدخل المقترح بطريقة فعالة لابد أن يتم تحصيل الضريبة الكترونيا من الممولين وذلك للتسهيل عليهم من جهة ومن جهة اخرى التسهيل على الإدارات الضريبية.

➤ متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:

- النظام الضريبي كأي نظام اخر يستلزم تطويره وإدخال الطابع الإلكتروني عليه مجموعة من المتطلبات، والتي تناولتها دراسة (عبد الله، ٢٠١٨؛ عبد القادر، ٢٠١٦) وهي كالآتي
- ١- وجود رغبة في التحول للنظام الضريبي الإلكتروني من قبل كل من الممولين والإدارة الضريبية.
 - ٢- وجود دعم من الحكومة للموظفين وذلك من خلال: تخصيص موارد مالية كافية لتطوير الحكومة الإلكترونية داخل الإدارات الضريبية مثل (إنشاء شبكة الإنترنت ذات كفاءة عالية وشراء الكمبيوترات الكافية للتحول الإلكتروني).
 - ٣- توفير بنية تحتية الكترونية قادرة على التحول من النظام اليدوي للنظام الإلكتروني وذلك من خلال توفير أجهزة حاسب آلي كافية ومطورة وقادرة على التعامل مع الكم الهائل من البيانات وتكفي جميع الموظفين، مع توفير غرفة دعم فني بكل مأمورية يتوافر بها قدر مناسب من أجهزة الحاسب الآلي لخدمة الممولين الذين لا يتوافر لديهم أجهزة كمبيوتر خاصة، وليس لديهم خبرة بالتعامل مع الحكومات الإلكترونية لتساعدهم على الانخراط تدريجيا في النظام الإلكتروني.
 - ٤- توفير كوادر فنية لديها الخبرة والقدرة على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، والعمل على التدريب المستمر لهم، واطلاعهم على كافة التطورات التي تحدث.

(٤١) الهيئة المهنية المعتمدة التي تمثل مهنة التدقيق الداخلي عالميا.

- ٥- العمل على انشاء قاعدة بيانات الكترونية خاصة يكون عملها الأساسي جمع أكبر قدر من المعلومات عن تعاملات الممولين مع الجهات الحكومية أو غير الحكومية، وكذلك وجود نظام ربط شبكي الكتروني بين مصلحة الضرائب المصرية وجميع الهيئات الحكومية الأخرى مما يساعد الإدارة الضريبية على التوسع في حصر الممولين، وكذلك الوقوف على أرقام الأعمال الحقيقية للممولين، مما يساعد على ضم القطاع غير الرسمي للاقتصاد القومي، مما سيحد من التهرب الضريبي حيث سيجد الممول نفسه مراقب.
- ٦- توفير برامج تدقيق على درجة عالية من الكفاءة وقادرة على التعامل مع وتحليل جميع أنواع البيانات الخاصة بالممولين، مع توفير نظام حماية لحماية النظام من محاولات الاختراق والسرقة وللمحافظة على سرية البيانات.
- ٧- لا بد أن يكون النظام بسيط وسهل الاستخدام وغير معقد ليكون قابل للاستخدام من جميع الممولين.
- ٨- تبسيط الإجراءات ويأتي ذلك من خلال تبني فلسفة دمج ضرائب الدخل مع ضرائب القيمة المضافة في مكان واحد وتحت مسمى واحد" مصلحة الضرائب المصرية" وذلك تسهيلا على الممولين حتى يكونوا قادرين على انتهاء جميع الإجراءات الضريبية في مكان واحد وفي وقت واحد.
- ٩- توعية وتنقيف الممولين بأهمية التحول الرقمي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في اجراء كافة الأعمال، وذلك من خلال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وكذلك الرسائل التذكيرية على الهاتف المحمول.
- ١٠- ضرورة وضع معايير لتنظيم التحول الرقمي داخل الإدارة الضريبية وتحديد عمل ومسؤوليات كل وحدة وكل فرد وكل إدارة داخل المنظومة الضريبية، وكذلك تحدد آليات امساك الحسابات الإلكترونية وآلية الفحص الضريبي الإلكتروني.
- ١١- توافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، وضرورة اشراك أكبر قدر ممكن من الخبراء والممولين ومكاتب المحاسبة، بل وبعض صغار الممولين أيضا عند وضع أي تشريعات أو سن أي قوانين أو اصدار أي تعليمات وذلك حتى تكون واقعية ولا تضر بالممولين، وكذلك حتى لا يشعر الممول أنه بمعزل عن الإدارات الضريبية، وللمحد من المنازعات الضريبية.

➤ معوقات تطبيق المدخل المقترح لتطوير المنظومة الضريبية.

كأي نظام جديد فإن النظام الضريبي الإلكتروني في بداية تفعيله سوف يواجه العديد من المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطبيقه وتختلف المعوقات من مكان الى اخر حسب البيئة التي تعمل في محيطها كل إدارة وفيما يلي بعض التحديات التي تعترض أغلب برامج المنظومة الإلكترونية: (عبد الحليم، ٢٠١٨؛ عبد القادر، ٢٠١٦).

☒ المعوقات الثقافية والبشرية:

تتمثل في المقاومة والرفض تجاه الحكومة الإلكترونية، وعدم الرغبة في التغيير سواء من قبل الممولين أو العاملين بالإدارات الضريبية وذلك لتعودهم على الأعمال اليدوية، وقلة الوعي: حيث أن هناك نقص في مستوى فهم دافعي الضرائب بفائدة تكنولوجيا المعلومات، قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.

☒ المعوقات الاجتماعية والنفسية:

والتي من أهمها انعدام ثقة الممولين في الإدارات الضريبية، الفقر وانخفاض الدخل يؤدي الي صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.

☒ المعوقات المالية والتقنية:

تتمثل في ارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية لإدارة الإلكترونية، صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الإنترنت نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لبعض الأفراد، قلة الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، وعمل الصيانة المستمرة لها، قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

☒ المعوقات الفنية:

وتنقسم الي:

- أ- المعوقات المرتبطة بأدلة الإثبات: أدلة الإثبات الإلكترونية تكون متوفرة لفترة قصيرة من الوقت، الأمر الذي يعني ضرورة جمعها بشكل مستمر على مدار السنة وليس في نهاية عملية المراجعة
- ب- المعوقات الخاصة بعدم وجود سند الفحص: سند الفحص عبارته عن مجموعة مراجع التشغيل الذي يمكن من تتبع العملية من مصدرها وحتى نتائجها النهائية أو العكس، والإجابة على التساؤلات وتصحيح الأخطاء وتحديد عواقب الأخطار والحد من حالات الغش ومراقبة الأمن، واعداد نسخة احتياطية، ومراقبة الأداء، وإعادة تدريب المستخدم، وتتمثل مخاطر سند المراجعة في النظام الإلكتروني في، عدم إتاحة المستندات الأصلية بعد الإدخال المبدئي حيث يتم التخلص منها، عدم وجود دفاتر يومية حيث يتم الإدخال مباشرة لدفتر الأستاذ، لا يمكن ملاحظة التتابع والتشغيل، حيث أنه يتم داخل الحاسب.
- ج- المعوقات الخاصة بعدم الفصل بين الوظائف: حيث أن تركيز بعض العمليات داخل الحاسب في يد شخص واحد في موقع تنظيمي يسمح له بتنفيذ وظيفتين أو أكثر قد يمكنه ذلك من إخفاء الأخطاء المقصودة وغير المقصودة مما يفقد الرقابة الداخلية أحد مقوماتها الأساسية وهو الفصل بين الوظائف.

☒ المعوقات الأمنية:

وتتمثل في التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية، فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية، مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان خوفاً عما يمكن أن تودي به من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية.

القسم الخامس

انعكاسات الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية

يعد التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه الإدارات الضريبية ليس في مصر فقط ولكن على مستوى العالم ككل، حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى تآكل الحصيلة الضريبية وضياع حق الدولة مما يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها، وهناك مجموعة من أسباب التهرب الضريبي، والتي من أهمها هو انعدام الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، وكذلك عدم شعور الممولين بالإدارة الضريبية، وكذلك عدم شعور الأفراد بالدور الذي تلعبه الضريبة في المجتمع، لذلك كان لزاماً على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات الضريبية والتي يكون هدفها الأساسي هو تحقيق العدالة الضريبية وإعادة جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، ويتمثل تطوير المنظومة الضريبية في ثلاث محاور وهي:

١- زيادة الحصيلة الضريبية. ٢- زيادة الالتزام الضريبي. ٣- الحد من ممارسات التهرب الضريبي.

ويري (Nwocha 2017) أن التهرب الضريبي " هو طريقة غير قانونية يتبناها دافع الضرائب للهروب من دفع الضريبة أو لتقليل مسؤوليته الضريبية، على سبيل المثال المبالغة في النفقات أو تخفيض الأرباح، رفض التسجيل لدي مصلحة الضرائب، رفض دفع الضرائب، عدم تقديم الإقرارات أو تقديم عوائد خاطئة أو غير صحيحة لمصلحة الضرائب" (pg. 287)، ويري (Enofe et al 2019) أن التهرب الضريبي هو انتهاك مباشر لقوانين ومعايير وأخلاقيات الضرائب فيما يتعلق بالالتزام المواطن بدفع الضريبة، ويحدث ذلك عندما يستخدم دافعوا الضرائب المؤهلين (الأفراد أو الكيانات) عمداً وسائل لخفض التزاماتهم الضريبية أو تجاهل دفع الضرائب تماماً،

ولقد حددت دراسة (2018) Maria الأثار المترتبة على التهرب الضريبي في الاتي:

- ✗ **الأثر المالي Financial impact:** يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي زيادة الدين العام، وهذا يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على خدمة الدين، الأمر الذي يؤثر بدوره على عجز الموازنة في السنوات القادمة.
- ✗ **الأثر الاجتماعي Social impact:** يؤدي التهرب الضريبي إلى اضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين الممولين في تحمل عبء الضريبة.
- ✗ **الأثر الاقتصادي Economic impact:** التهرب الضريبي يشوه بشكل خطير المنافسة الاقتصادية، حيث يصبح الذين يمارسون التهرب أكثر تنافسية في السوق من خلال القدرة على الحد من الأسعار نتيجة المكاسب المحققة من التهرب الضريبي.
- ✗ **الأثر الثقافي Cultural impact:** عدم قدرة الدولة على منع التهرب الضريبي أو مواجهته أو الحد منه يخلق شعوراً قوياً بانعدام الثقة في المؤسسات، ويرى الباحث أن الكثير من الدراسات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي تدعو إلى ضرورة نشر الوعي الضريبي وكذلك اصلاح المنظومة الضريبية.

➤ الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق المدخل المقترح لتطوير المنظومة

الضريبة المصرية.

أن تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني سوف يحقق مجموعة من الفوائد حيث أنه من المتوقع أن يساعد في التنبؤ بالحصيلة الضريبية المتوقع تحقيقها مما يساعد الإدارة العليا الي وضع الخطط، ورسم السياسات المستقبلية، واتخاذ القرارات وفقاً لبيانات ذات ثقة ومصداقية، وكذلك استعادة جسور الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية مما يحد من التهرب الضريبي، ويمكن سرد المنافع المتوقع تحقيقها في الاتي:

❖ بالنسبة لحصر المجتمع الضريبي:

- ✓ ان امتلاك الإدارة الضريبية لقاعده بيانات سليمة ويتم تحديثها بصفه دورية، وكذلك الربط الشبكي بين الوحدات والهيئات المختلفة وبين الإدارة الضريبية يساعد على سهولة حصر الممولين الجدد، ويساعدها على تتبع الممولين وحجم أعمالهم مما يحد من التهرب الضريبي.
- ✓ يساعد الربط الشبكي بين الوحدات والهيئات المختلفة وبين الإدارة الضريبية يساعد على سهولة حصر الممولين الجدد، كما يساعد على سهولة الحصول على تعاملات الممولين المسجلين مع الجهات المختلفة ومتابعتها ومراقبتها بصفه دورية مما يحد من التهرب الضريبي، ويساعد أيضا على سهولة الحصول على البيانات في اقل وقت ممكن، وبأقل التكاليف.

❖ بالنسبة لتقديم الإقرارات الضريبية:

- ✓ يحقق تقديم الإقرارات الضريبية الكترونيا العديد من المزايا:
- ✓ الراحة: حيث أنه يمكن تقديم الإقرارات الإلكترونية من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة الى زيارة المأموريات المختصة والانتظار في طوابير طويلة لتقديم الإقرارات.
- ✓ يقلل تقديم الإقرارات الضريبية الكترونيا من التكاليف حيث يقلل تكاليف طباعة نماذج الإقرارات الضريبية الورقية، وتكاليف نقل هذه المطبوعات للمأموريات على مستوى الجمهورية، وكذلك تكاليف التشغيل حيث تحتاج معالجة البيانات الموجودة في الإقرارات اليدوية كم هائل من الموارد البشرية، كما يقلل التكاليف على الممول فلم يعد بحاجة الى التوجه أو السفر لمأموريه الضرائب التابع لها.
- ✓ يقلل من أخطاء العنصر البشري عند معالجه وتفريغ بيانات الإقرار.

✓ توفير وقت مأمور الضرائب مما يجعله يركز في أعمال الفحص.

❖ بالنسبة للفحص الضريبي الإلكتروني:

- ✓ يساعد الفحص الضريبي الإلكتروني على استعادة جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية حيث أن الممول يكون على يقين ببعد عملية الفحص عن الأهواء الشخصية.
- ✓ يساعد على تحقيق العدالة الضريبية حيث أنه يضمن أن يخضع الممولين ذات الظروف المتشابهة لنفس مقدار الضريبة.
- ✓ يسهل الفحص الضريبي الإلكتروني على المأمور الفاحص حيث أنه يقلل الوقت اللازم لفحص الملفات مما يمكنه من إنجاز أكبر قدر من الملفات.
- ✓ يحقق الدقة والسرعة في اكتشاف الأخطاء والتلاعب من قبل الممولين مما يحد من التهرب الضريبي.
- ✓ يكون صورته واضحة عن حقيقة الملفات وحجم أعمالها.

❖ بالنسبة للدفع الإلكتروني:

- ✓ يساعد على الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق التي تعتمد عليه العمليات التقليدية.
- ✓ تأمين الأموال من الضياع أو السرقة أو الاختلاس.
- ✓ السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ العمليات التجارية.
- ✓ القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الإنترنت لأنها لا تعود لدولة معينه، وإنما يتم استخدام العملة حسب الدولة التي يتم السداد إليها.

➤ محاولات الحكومة المصرية لتطوير النظام الضريبي المصري:

لقد اتخذت وزارة المالية في الثلاث أعوام السابقة خطوات استباقية لتطوير المنظومة الضريبية، وذلك في محاولة منها للاستفادة من مزايا التحول الرقمي في أداء أعمالها داخل الشعب المختلفة كالاتي:

أولاً شعبة الحصر:

لقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات من أهمها:

- أصدرت وزارة المالية بطاقة ضريبية إلكترونية ذكية بدلاً من البطاقات الورقية.
- ألزمت مصلحة الضرائب المصرية الممولين بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، ولقد تم ذلك علي عدة مراحل كالاتي: حيث صدر قرار وزير المالية رقم (٢٢١ لسنة ٢٠١٨) والذي ألزم الأشخاص الاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، وتم اطلاق النظام تجريبياً في أكتوبر ٢٠١٨، ثم صدر القرار الوزاري رقم (٧٤٤ لسنة ٢٠١٨) والخاص بإلزام الأشخاص الاعتبارية (عدا شركات الأشخاص بتقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونياً، وفي يونيو ٢٠١٩ صدر القرار الوزاري رقم (٣٥٨ لسنة ٢٠١٩) لإلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من يناير ٢٠٢٠ واختيارياً للشخص الطبيعي، ومع تعرض العالم لجائحة كورونا ورغبة مصلحة الضرائب المصرية في الميكنة والتحول الرقمي فقد قامت مصلحة الضرائب بتطوير خدمة تقديم الإقرارات الضريبية عن طريق موقع البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية، حيث يلتزم جميع الممولين بصرية الدخل بإرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية، حيث صدر القرار الوزاري رقم (٢٩٦ لسنة ٢٠٢٠) الذي ألزم الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً.

- كما قامت الحكومة المصرية أيضاً بتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية وذلك في محاولة لملاحقة التهرب الضريبي، وحصر المجتمع الضريبي، وضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، واستفاء مستحقات الدولة.

ولقد ذكر وزير المالية أن تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية يأتي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحوّل الرقمي، كما أن المنظومة الإلكترونية الجديدة تضم نظاماً مركزياً يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات، من خلال تبادل بيانات الفواتير لحظياً بصيغة رقمية من دون الاعتماد على المعاملات الورقية، كما أنها تعمل على مكافحة التهرب الضريبي من خلال مراقبة التعاملات بين الشركات، وتحديد حجم أعمالها الحقيقي لحظياً. -وتسهيلاً على الممولين، وتخفيفاً عليهم فقد سعت وزارة المالية الي دمج ضرائب الدخل والقيمة المضافة تحت مسمى (مصلحة الضرائب المصرية)، وفقاً لخطة زمنية يتم تنفيذها في الوقت الحالي.

ثانياً شعبة الفحص:

يعد الفحص الضريبي أحد المحاور الأساسية لنجاح الإدارة الضريبية في تنفيذ التشريع الضريبي، ويعتبر الفحص الضريبي هو الركيزة الأساسية لعمل الإدارة الضريبية حيث أنه عن طريق الفحص الضريبي يتم تحديد الضريبة المستحقة لكل ممول، كما يتم من خلاله جمع المعلومات للتأكد من مستوى الامتثال للقوانين الضريبية المعمول بها.

-ولقد قامت مصلحة الضرائب بإصدار برنامج للفحص المميكن كمحاولة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

ثالثاً شعبة الحجز والتحويل:

يري (Serikova et al. (2018 أن أحد العناصر المهمة للإدارة الضريبية هو توقيت تحصيل الضرائب مع الفعالية الاقتصادية، ويعتبر الهدف الرئيسي لأي نظام ضريبي هو تحصيل أكبر قدر من الضرائب بأقل تكلفة ممكنة.

ولقد اتخذت وزارة المالية العديد من القرارات تتعلق بالدفع الإلكتروني حيث تم إلزام المواطنين بسداد رسوم الحصول على جميع الخدمات الحكومية وكافة المستحقات الحكومية بما فيها الضرائب والرسوم الجمركية باستخدام إحدى وسائل الدفع الإلكتروني وذلك وفقاً لعدة قرارات وزارية أهمها قرار وزير المالية رقم ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ وأهم ما يتضمنه أنه "بدءاً من أول مايو عام ٢٠١٩ يكون سداد جميع المستحقات الحكومية المشار إليها فيما يزيد علي خمسمائة جنيه، بأية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني، ويجوز سداد ما دون ذلك بأية وسيلة من وسائل السداد سواء كانت الكترونية أو غيرها" ويأتي ذلك تنفيذاً لخطة الدولة للتحوّل الي مجتمع رقمي.

رابعاً: التشريعات والقوانين:

تم اصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد وذلك لضبط التحوّل للنظام الإلكتروني، وضبط المجتمع الضريبي للحد من ممارسات التهرب الضريبي.

القسم السادس الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية الي تجميع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية بغرض تحقيق أهداف الدراسة. وقد تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى:

- ١- مجتمع وعينة الدراسة.
- ٢- اختبار الثبات.
- ٣- الإحصاء الوصفي.
- ٤- اختبارات فروض الدراسة.

١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بمصلحة الضرائب المصرية ونظراً لكبير حجم مجتمع الدراسة وصعوبة حصر الأعداد فقد اعتمد الباحث في تحديده لحجم العينة على المعادلة الآتية ادريس(٢٠٠٧):

$$n = \frac{z^2 \pi (1 - \pi)}{e^2}$$

حيث:

n = تمثل حجم العينة.

π = تمثل نسبة المفردات التي تتوافر لديهم الخاصية موضوع الدراسة في مجتمع البحث.

e = مقدار الخطأ المسموح به عند التقدير = ٥٪.

z = القيمة الجدولية.

وبالتالي فإن حجم العينة يصبح:

$$n = \frac{(1.6^2)0.5(1 - 0.5)}{0.05^2} = 384$$

وقد تم ارسال الاستمارة إلكترونياً باستخدام نماذج جوجل "google forms" بصورة شخصية من خلال برامج WhatsApp و Telegram وتم تجميع عدد ٣٩٣ استمارة وهو ما يمثل نسبة ١٠٢٪ من حجم العينة المطلوب لإجراء التحليل. وبالرغم من ذلك تعد نسبة الاستجابة ضعيفة نسبياً مقارنة بالعدد الذي تم توزيع الاستمارة عليه والبالغ ١٠٠٠ شخص بنسبة ٣٩,٣٪.

٢- اختبار الثبات:

إعطاء صورة واضحة ومعبرة عن الظاهرة محل الدراسة يجب تواجد مقاييس ثابتة ودقيقة، والثبات يعني ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا ما تم إجراء الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد. لذلك تمثلت أولى خطوات تحليل البيانات في تحديد مدى اعتمادية وصلاحيّة نتائج الدراسة باختبار الثبات للبيانات محل الدراسة كالتالي:

جدول رقم (١): معامl الثبات

العاملين بالإدارة الضريبية		المتغيرات
معامl ألفا كرونباخ " الثبات "	عدد العبارات	
0.995	18	الجاهزية للتحويل
0.974	25	متطلبات تطبيق الفحص الالكتروني
0.941	20	معوقات تطبيق الفحص الالكتروني
0.975	24	محددات تفعيل الفحص الالكتروني
0.947	21	عناصر تحسين المنظومة الضريبية
		عناصر تحسين المنظومة الضريبية
0.844	7	○ زيادة الإيرادات الضريبية
0.914	7	○ الامتثال الطوعي للضريبة
0.869	7	○ الحد من التهرب الضريبي
0.951	113	إجمالي بيانات الاستمارة

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من الجدول السابق يتضح أن معامl ألفا كرونباخ يتراوح ما بين ٠,٨٤٤ و٠,٩٩٥ وجميعها أكبر من ٠,٦ لذلك تعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الثبات لمتغيرات الدراسة مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

٣- الإحصاء الوصفي:

➤ التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

- من حيث الوظيفة: جاءت أعلى النسب تمثيلاً في العينة وظيفة مأمور الضرائب بنسبة ٤١,٢٪ يليها وظيفة المديرين بنسبة ٣٣,١٪ يليها وظيفة المراجعين بنسبة ١٤٪ وأخيراً الوظائف الأخرى كالمفتشين والمهندسين بنسبة ١١,٧٪.
- من حيث الحالة التعليمية: وجد أن أعلى النسب تمثيلاً في العينة الحاصلين على مؤهل جامعي بكالوريوس أو ليسانس بنسبة بلغت ٦٢,١٪ من إجمالي حجم العينة بينما أقل مستوى تمثيلاً هم الحاصلين على دبلومات عليا في المحاسبة والضرائب بنسبة ١٠,٩٪ من إجمالي حجم العينة في حين أن الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه ممثلين في العينة بنسبة ٢٧٪.
- من حيث التخصص العلمي: نجد أن تخصص التمويل والمحاسبة كان له الرصيد الأكبر بنسبة ٨١,٩٪، يليه تخصص القانون بنسبة ١٢٪. وأخيراً التخصصات الأخرى بنسبة ٦,١٪.
- من حيث مدة الخبرة: فتشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع مدة الخبرة في المستقصي منهم حيث بلغت ٦٧,٤٪ لفترة الخبرة أكثر من ١٥ سنة، يليها فترة الخبرة المتوسطة من ٥ إلى ١٥ سنة بنسبة ٢٦,٢٪. وأخيراً فترة الخبرة القليلة نسبياً بمدة أقل من ٥ سنوات كانت نسبتها ٦,٤٪.
- من حيث الدورات التدريبية الحاصل عليها في مجال الحاسب وتكنولوجيا المعلومات: تعكس نتائج الدراسة ارتفاع نسبة الحاصلين على أكثر من دورتين حيث بلغت ٨١,٤٪ من حجم العينة. يليها

الحاصلين على دورتين بنسبة ٩,٤٪، والحاصلين على دورة واحدة بنسبة ٧,٦٪. وأخيراً غير
الحاصلين على دورات بنسبة ١,٥٪.

➤ التحليل الوصفي لمتطلبات تطبيق نظام الفحص الإلكتروني

جدول رقم (٢) التحليل الوصفي لمتطلبات تطبيق نظام الفحص الإلكتروني

العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التكرار على المقياس %				
			%٢٠	%٤٠	%٦٠	%٨٠	%١٠٠
تبسيط إجراءات الدفع والتحصيل الإلكتروني	٠,٧١٧	٠,٢٢٦٦	٥,١	١٤,٢	٢٠,١	٣٨,٢	٢٢,٤
حماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات.	٠,٦٥٥	٠,٢٥٨٥	١٢,٧	١٥,٣	٢٣,٤	٢٨,٨	١٩,٨
الاحتفاظ بنسخ احتياطية بشكل دوري عن بيانات التدقيق	٠,٦٥٤	٠,٢٥١	٩,٤	٢١,٤	٢١,١	٢٩	١٩,١
وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع الي المعلومات على الانترنت والعبث بأمن المعلومات	٠,٦٤٨	٠,٢٥٠٧	١١,٧	١٥,٨	٢٧,٥	٢٦,٧	١٨,٣
توافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين	٠,٦٤٠	٠,٢٥١٣	١٢,٧	١٦	٢٦,٢	٢٨,٥	١٦,٥
حماية قواعد البيانات باستخدام قواعد التشفير المتقدمة وهو أحد أساليب الحماية الذي يجعل البيانات غير قابلة للاستخدام.	٠,٦٠٧	٠,٢٦٤٧	١٨,٣	١٦,٣	٢٣,٧	٢٧,٢	١٤,٥
تبسيط الإجراءات ويأتي ذلك من خلال تبني فلسفة دمج ضرائب الدخل مع ضرائب القيمة المضافة في مكان واحد وتحت مسمي واحد" مصلحة الضرائب المصرية" وذلك تسهيلا على الممولين حتى يكون قادر على إنهاء جميع الإجراءات الضريبية في مكان واحد وفي وقت واحد.	٠,٦٠٦	٠,٢٦١٨	١٧,٨	١٥,٨	٢٦,٧	٢٤,٩	١٤,٨
وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات.	٠,٥٩٩	٠,٢٥٠٣	١٤,٢	٢٣,٢	٢٣,٩	٢٦,٢	١٢,٥
وجود فاحصين أكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة وقادرين علي اكتشاف اية أخطاء أو تلاعب.	٠,٥٩٥	٠,٢٣٤٥	١٣	٢١,٩	٢٨,٥	٢٧,٧	٨,٩
التحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.	٠,٥٨٥	٠,٢٤٨٠	١٧,٨	١٧,٣	٢٩,٣	٢٥,٧	٩,٩

المصدر: مخرجات برنامج spss.

والجدول السابق يوضح أهم المتطلبات لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني حيث تم ترتيبهم تنازلياً وفقاً للأهمية النسبية. ومن أهمها تبسيط إجراءات الدفع والتحويل الإلكتروني بمتوسط ٠,٧١٧، وأهمية نسبية للموافقة تساوي ٠,٦٠٦٪ وصولاً إلى التحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات بمتوسط 0.585.

التحليل الوصفي لمعوقات تطبيق نظام الفحص الإلكتروني.

جدول رقم (٣) التحليل الوصفي لمعوقات تطبيق نظام الفحص الإلكتروني

العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التكرار على المقياس %			
			%٢٠	%٤٠	%٦٠	%٨٠
عدم كفاية أجهزه الحاسب الالى داخل المأموريات.	٠,٧٧٨	٠,٢٤٩٧	٦,٩	٩,٤	١٤,٥	٢٦,٥
ضعف شبكة الإنترنت والتي قد تكون عائق امام الممولين والفاحصين.	٠,٧٥	٠,٢٤٩٥	٧,٤	١٠,٧	١٧	٢٩,٥
قدم أجهزه الحاسب الالى المستخدمة داخل المأموريات وعدم قدرتها مع التعامل مع الحسابات وبرامج المراجعة الإلكترونية.	٠,٧٤٨	٠,٢٤٨٢	٧,٦	٩,٩	١٧,٦	٣٠,٥
لا توجد صيانة دورية لأجهزه الحاسب	٠,٦٩٣	٠,٢٦٩٩	١٢,٥	١٢	٢١,١	٢٥,٤
الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحول للنظام الضريبي الإلكتروني.	٠,٦٩١	٠,٢٣٨٥	٧,٤	١٤	٢٦,٧	٢٩,٥
عدم امتلاك غالبية أفراد المجتمع لأجهزه الحاسب الالى.	٠,٦٩١	٠,٢٤٠٦	٨,١	١٤	٢٣,٤	٣٣,١

المصدر: مخرجات برنامج spss.

في الجدول السابق تم اختيار أهم العبارات وترتيبها تنازلياً وفقاً لأهميتها النسبية. حيث تشير إلى أن أهم المعوقات التي تواجه التحول للنظام الإلكتروني تتمحور حول قلة وقدم أجهزة الحاسب الآلي بالمأموريات، وضعف شبكة الإنترنت وانخفاض معدل الصيانة الدورية للأجهزة. وعليه يجب التغلب على هذه المعوقات والعمل على تلافيتها لتسهيل عملية التحول إلى نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

٤- اختبارات فروض الدراسة

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية وبعض الاختبارات المصاحبة لهذه الأساليب والتي تمثلت في كل من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار توكي، واختبار (T)، واختبار (F) من أجل دراسة الثلاث فروض الأولى، واستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الرابع وفيما يلي نتائج اختبارات هذه الفروض:

الفرض الأول:

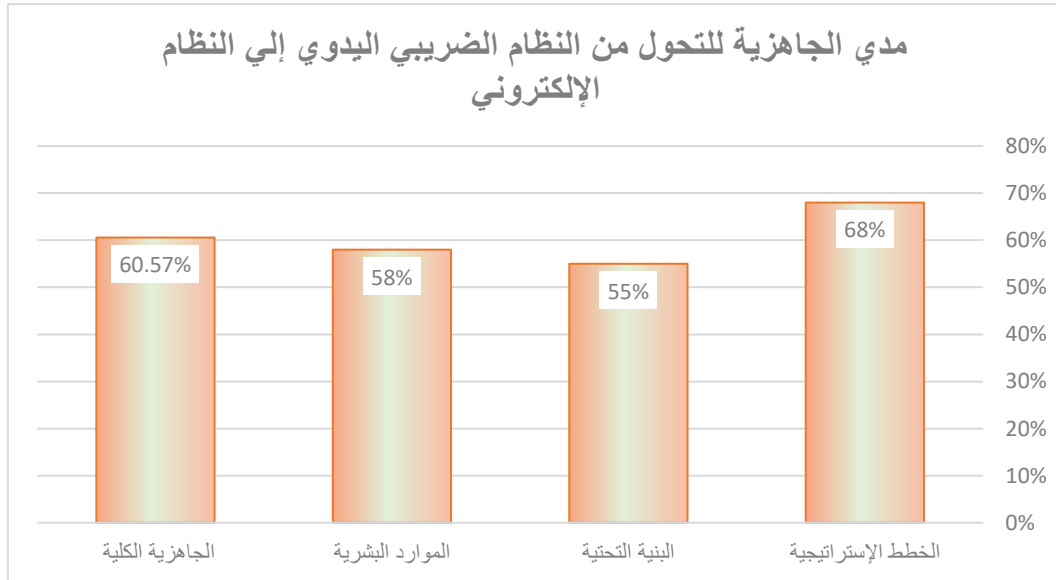
لدراسة وتوصيف مدي الاختلاف في مدي جاهزية الإدارة الضريبية للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني وفقاً للدرجة الوظيفية للعاملين بالإدارة الضريبية (مأمور - مراجع - مدير- وظائف تخصصية أخرى) تم استخدام One Way ANOVA، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤): نتائج تحليل التباين لتحديد مدى معنوية الاختلاف بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بجاهزية الإدارة الضريبية

مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة F	الوصف الإحصائي		الوظيفة	البُعد
			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
.127	3	1.911	٠.1757	٠.570	مأمور	جاهزية الإدارة الضريبية
			٠.1961	٠.617	مدير	
			٠.1731	٠.582	مراجع	
			٠.170	٠.564	وظائف تخصصية أخرى	
			٠.1824	0.587	الإجمالي	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح وجود توافق لدى العاملين بمصلحة الضرائب المصرية في رؤيتهم حول مدى جاهزية الإدارة الضريبية للتحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني حيث أن قيمة P.Value أكبر من مستوي المعنوية ٥% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي والذي مفاده عدم وجود فروق بين متوسط آراء العاملين بمصلحة الضرائب المصرية. كما تبين أن نسب التوافق تميل بشكل عام لصالح المديرين. ويمكن توضيح مدى الجاهزية للتحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١): مدى الجاهزية للتحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Excel

يتضح من الشكل السابق وضوح الرؤية والرغبة في التحويل للنظام الضريبي الإلكتروني بدليل وجود السياسات والخطط الإستراتيجية لتنفيذ عملية التحويل بنسبة ٦٨%. في حين أن الجاهزية للعنصر البشري

وأيضاً في البنية التحتية من أماكن ومعدات وبرامج جاءت في المدى المتوسط. وإجمالاً فإن نسبة الجاهزية الكلية للتحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني ٦٠,٥٧٪.

الفرض الثاني:

لتحديد مدى الاختلاف بشأن متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وفقاً للدرجة الوظيفية للعاملين بالإدارة الضريبية (مأمور – مراجع – مدير- وظائف تخصصية أخرى)، أمكن التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥): نتائج تحليل التباين لتحديد مدى معنوية الاختلاف بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بمتطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة F	الوصف الإحصائي		الوظيفة	البُعد
			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
.236	3	1.422	٠.1911	٠.549	مأمور	متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
			٠.1992	٠.588	مدير	
			٠.1843	0.543	مراجع	
			٠.1938	0.538	وظائف أخرى	
			٠.1935	0.560	الإجمالي	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح وجود توافق لدى العاملين بمصلحة الضرائب المصرية في رؤيتهم بشأن متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني حيث أن قيمة P.Value تساوي 0.236 وهي أكبر من مستوي المعنوية ٥٪ وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي والذي مفاده عدم وجود فروق بين متوسط آراء العاملين بمصلحة الضرائب المصرية. كما تبين أن نسب التوافق تميل بشكل عام لصالح المديرين.

الفرض الثالث:

لدراسة وتوصيف مدى الاختلاف بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وفقاً للدرجة الوظيفية للعاملين بالإدارة الضريبية (مأمور – مراجع – مدير- وظائف تخصصية أخرى)، أمكن التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦): نتائج تحليل التباين لتحديد مدى معنوية الاختلاف بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بمعوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة F	الوصف الإحصائي		الوظيفة	البُعد
			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
**0.026	3	3.117	٠.191	٠.549	مأمور	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
			٠.1992	٠.588	مدير	
			٠.1843	0.544	مراجع	
			0.1938	٠.538	وظائف أخرى	
			0.1935	٠.560	الإجمالي	

المصدر: مخرجات برنامج spss

** تشير إلى دلالة إحصائية عند ٠,٠٥ طبقاً لاختبار ف F-Test

من الجدول السابق يتضح أن قيمة P.Value تساوي 0.026 وهي أقل من مستوي المعنوية ٥٪، وبالتالي نرفض الفرض العدمي والذي مفاده لا يوجد اختلافات بين متوسط آراء العاملين بمصلحة الضرائب بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني بمعنى وجود فئتين منهم علي الأقل مختلفين بشأن معوقات التطبيق. ومن أجل التحقق من معنوية الفروق والاختلافات بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وفقاً للوظيفة، ومن أجل التعرف على مصدر الاختلاف تم استخدام اختبار توكي (Tukey) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٧): نتائج اختبار توكي (Tukey) لتحديد الفروق المعنوية في الاختلاف بين الوظائف بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

الوظائف تخصصية أخرى	مراجع	مدير	مأمور	الوظيفة	البعد
١	٠,٦٦٤	**٠,٠٢٠	-	مأمور	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
٠,٢١٦	٠,٧٣٧	-	**٠,٠٢٠	مدير	
٠,٨٣٦	-	٠,٧٣٧	٠,٦٦٤	مراجع	
-	٠,٨٣٦	٠,٢١٦	١	وظائف تخصصية أخرى	

المصدر: مخرجات برنامج spss

ويتضح من الجدول السابق أن: هناك اختلاف معنوي بين مأموري الضرائب والمديرين بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني حيث أن قيمة P.Value تساوي 0.020 وهي أقل من ٥٪ في حين أن الاختلاف بين باقي الوظائف غير معنوي.

الفرض الرابع:

أسلوب تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis**:

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بغرض التحقق من تأثير محددات الفحص الضريبي الإلكتروني والتي تمثل المتغيرات المستقلة علي تحسين المنظومة الضريبية كمتغير تابع.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

تحسين المنظومة الضريبية					المتغير التابع
t. test	القيمة	R ²	R	B	المتغيرات المستقلة
**٠,٠٠١	٣,٤٣٤	٠,٥	٠,٦٨	٠,٢٠٣	الربط الشبكي
٠,٢٥٩	١,١٢٩-	٠,٤	٠,٦	٠,٠٦٤-	تقديم الكتروني وتسجيل الكتروني
**٠,٠٠٠	٥,٤٧	٠,٧٢	٠,٨٥	٠,٣٧٤	فحص الكتروني
**٠,٠٣٤٧	٢,١١٩	٠,٤٤	٠,٦٦	٠,١٢٣	دفع وتحصيل الكتروني
	٠,٧٣٧٩				معامل الارتباط R
	٠,٥٤٤٥٦				معامل التحديد R ²
	١١٥,٩٨٢٨				قيمة F المحسوبة
	٣٨٨-٤				درجات الحرية
	**٠,٠٠٠				مستوى المعنوية

** تشير إلى دلالة إحصائية عند ٠,٠٥ طبقاً لاختبار ت T-Test

من الجدول السابق يتضح الآتي:

بالنسبة لنوع وقوة العلاقة في النموذج، بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي المتعدد والذي يوضح طبيعة العلاقة بين القيم التي ينتجها نموذج الانحدار وبين القيم الفعلية للمتغير التابع نتيجة تأثره بالمتغيرات المستقلة (0,7379). وأن هذه العلاقة تمثل 73,79% (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد في النموذج R) وأن هذه العلاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية.

بلغ معامل التحديد أو التفسير (Coefficient Of Determination) (0,54456) وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (54,456%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي في نموذج الانحدار مجتمعة باستثناء التقديم الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني، كما تراوح ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون بين (0,6) و(0,85). كما تشير النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (1%) لجميع المتغيرات. وفيما يتعلق بتقدير معالم نموذج الانحدار، يتضح أن هناك ثلاث متغيرات تعتبر أكثر مساهمة في نموذج الانحدار وذات تأثير على المتغير التابع (تحسين المنظومة الضريبية)، كما تشير بيانات النموذج إلى معنوية هذه المتغيرات (الربط الشبكي، والفحص الإلكتروني، والدفع والتحصيل الإلكتروني)، وأن هذه المتغيرات تؤثر على تحسين المنظومة الضريبية، وتمثل هذه المتغيرات بعد ترتيبها وفق الأهمية النسبية:

١- فحص الإلكتروني (بيتا المعيارية 0,455).

٢- الربط الشبكي (بيتا المعيارية 0,235).

٣- دفع وتحصيل الإلكتروني (بيتا المعيارية 0,154).

وتم ترتيب هذه المتغيرات بناء على قيمة بيتا المعيارية والتي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (بوحدة الانحراف المعياري) عندما يتغير المتغير المستقل (التفسيري) بوحدة انحراف معياري واحدة وذلك في ظل ثبات المتغيرات الأخرى.

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج بشكل إجمالي يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات الثلاث التفسيرية بنموذج الانحدار وفقاً لاختبار (F) وعند مستوى معنوية أقل (5%)، كما أن العلاقة بين تقديم الإلكتروني وتسجيل الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية كمتغير تابع غير دالة إحصائياً، ولا يعني ذلك غياب التأثير والارتباط بتحسين المنظومة الضريبية، ولكن تبين أن قدرته التفسيرية ضعيفة أو غير جوهرية بما يجعلنا لا نغفل تأثيره ولا نعول عليه بدرجة كبيرة أيضاً.

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض العدم القائل بأنه "لا توجد علاقة أو أثر ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية" وذلك بصورة إجمالية للنموذج وعند مستوى معنوية (5%) وفقاً لاختبار (F).

القسم السابع النتائج والتوصيات البحثية.

ارتكازاً على عرض وتحليل المحاور الرئيسية التي تحقق أهداف البحث، ومن خلال المدخل الذي تم اقتراحه لتحسين المنظومة الضريبية المصرية، من خلال الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات على النحو التالي:

١- نتائج البحث:

- يمكن استخلاص العديد من النتائج أهمها ما يلي:
- توجد ضرورة حتمية لإصلاح النظام الضريبي المصري، وتحسينه، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي.
- كشفت الدراسة الميدانية عن وجود توافق بين العاملين بمصلحة الضرائب المصرية بشأن جاهزية الإدارة الضريبية للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني. حيث أسفرت النتائج عن وجود جاهزية كلية بنسبة ٦٠,٥٧٪. وتفصيلاً فتشير النتائج إلى نسبة جاهزية الخطط الإستراتيجية لتنفيذ عملية التحول بواقع ٦٨٪. وجاهزية البنية التحتية ٥٥٪. وجاهزية الموارد البشرية ٥٨٪.
- كشفت الدراسة الميدانية عن وجود توافق بين العاملين بمصلحة الضرائب المصرية بشأن متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني. وأهم هذه المتطلبات: تبسيط إجراءات الدفع والتحويل الإلكتروني، حماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات، توافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، وجود فاحصين أكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة وقادرين على اكتشاف أي أخطاء أو تلاعب، التحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.
- كشفت الدراسة الميدانية عن عدم وجود توافق بين العاملين بمصلحة الضرائب المصرية بشأن معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني. حيث اتضح ان هناك اختلاف معنوي بين مأموري الضرائب والمديرين بشأن معوقات التطبيق. وتشير النتائج إلى أن أهم المعوقات التي تواجه التحول لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني تتمحور حول قلة وقدم أجهزة الحاسب الآلي بالمأموريات. بالإضافة إلى ضعف شبكة الانترنت وانخفاض معدل الصيانة الدورية للأجهزة. وعليه يجب التغلب على هذه المعوقات والعمل على تلافيتها لتسهيل عملية التحول إلى نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- كشفت الدراسة الميدانية عن وجود أثر ذو دلالة معنوية وعلاقة طردية قوية بين محددات تفعيل نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية. حيث يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على زيادة الإيرادات الضريبية، وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الممولين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي.

٢- توصيات البحث:

- في ضوء نتائج الدراسة وتمشياً مع التطورات التكنولوجية المعاصرة بشأن تطبيق آليات التحول الرقمي لتطوير أجهزة الدولة، وسعيًا نحو تحقيق الهدف الأساسي للدراسة توصي الباحثة بالآتي:
- لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني لابد من التحول للنظام الإلكتروني في جميع أعمال الإدارة الضريبية، ولابد من توفير بنية تحتية تخدم ذلك التحول.
- لابد أن تتخذ مصلحة الضرائب المصرية مجموعة من الإجراءات لتنمية قدرات الموارد البشرية لديها، من خلال التدريب المستمر لهم، وإطلاعهم على كافة المستجدات الإلكترونية ليكونوا قادرين على التعامل مع كافة بيانات الممولين واكتشاف أي خطأ أو تلاعب.

- لا بد من وضع التشريعات والقوانين التي تحث وتبين آلية التحول الرقمي، مع وضع قوانين صارمة لمعاقبة المتهربين والمقصرين.
- لا بد من زيادة توعية الممولين وتثقيفهم بأهمية التحول للنظام الضريبي الإلكتروني، وكذلك تثقيفهم ضريبياً لزيادة معدل الثقة في الإدارة الضريبية، وزيادة الامتثال الطوعي للضريبة.

المراجع:

- أ- المراجع العربية:
1. إبراهيم، أمال علي (٢٠٢١)، " دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري)"، مجلة البحوث المالية، المجلد الثاني والعشرون، ص ص ٢٦٠ - ٢٩١.
 2. أبو حسن، يزن عبد المجيد، (٢٠٢٠)، " الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة الدخل والمبيعات في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة ال البيت، الأردن.
 3. إدريس، ثابت عبد الرحمن (٢٠٠٧)، " بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض". الإسكندرية، الدار الجامعية.
 4. الحروي، كمال أبو بكر، (٢٠١٨)، " مدي فعالية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني " دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية" رسالة ماجستير، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن.
 5. حمد، محمد نجيب، (٢٠١٥)، "مدخل محاسبي مقترح لاستخدام المحاسبة التفاضلية في تفعيل أداء الفاحص الضريبي"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، المجلد الثاني.
 6. حمزة، ساره، " انطلاق مشروع الإجراءات الضريبية الموحدة الشهر الجاري"، بوابة الشروق، ٢٠٢١، متاح على الموقع <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01012021&id=85653e4d-e622-4511-940d-86db37a1062f>
 7. دياب، ساره صلاح (٢٠١٧)، "مدخل مقترح لأسس وأساليب الفحص الضريبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية وأحكام التشريع الضريبي (دراسة ميدانية)". بحث مقدم لكلية التجارة- جامعة بورسعيد، ص ص ١-٢٩.
 8. رشوان، عبد الرحمن ومهاني، محمود (٢٠٢١)، "أثر الفحص الضريبي الإلكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كورونا"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الأول، ص ص ٥٥-٨٠.
 9. زقوت، محمود يحيي، (٢٠١٦)، " مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق أ وثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة (دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة.
 10. زناتي، فارس محمد، (٢٠١٦)، " استخدام الأساليب الحديثة في تطوير الفحص الضريبي" المؤتمر الضريبي الرابع والعشرين بعنوان دور الضرائب في تحقيق إستراتيجيه ٢٠٣٠، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، ص ص ١-٢٨.
 11. سالم، طاهر علي (٢٠١٥)، "دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السادس، العدد الأول.
 12. السباخي، عبد المنعم حسن، (٢٠١٤)، " الفحص الضريبي المميكن ومشكلات التطبيق" المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين بعنوان إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، المجلد الثالث، ص ص ١-٢٧.

١٣. شاكر، على غنيم (٢٠١٧)، "دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي (دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية)"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الرابع، ص ص ١٦٧ - ٢٠٢.
١٤. شحاته، محمد موسى (٢٠٢٠)، "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م" بين حتمية التغيير... ونتائج التطبيق"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة- جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد الأول، ص ص ١-٤٢.
١٥. عبد الحلیم، الحمزة (٢٠١٨). الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني عشر، ص ٨٧-١٠٩.
١٦. عبد القادر، عبان، (٢٠١٦)، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة محمد خضير.
١٧. عبد الله، هويدا على محمد، (٢٠١٨)، " نظام الدفع والتحويل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي (دراسة ميدانية على ديون الضرائب السوداني) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة"، كلية الدراسات العليا- جامعة النيلين، السودان.
١٨. علي، وليد أحمد، (٢٠٠٩)، "دراسة تحليلية للمشكلات التي تواجه الأجهزة الضريبية من منظور معلوماتي" المؤتمر الضريبي الخامس عشر بعنوان دور النظام الضريبي المصري في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، المجلد الثالث.
١٩. غنيم، عبد الوهاب (٢٠١٩)، " التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠" المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لوحدة ا.د محمد رشاد الحملوي لبحوث الأزمات، التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ لكلية التجارة- جامعة عين شمس.
٢٠. قاسم، فهيم نصيف، (٢٠١٧)، "أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن" رسالة ماجستير، كلية الأعمال- جامعة عمان العربية، الأردن.
٢١. قانون الإجراءات الضريبية الموحد والذي صدر بالقرار (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠.
٢٢. قرار رقم (٢٢١) لسنة ٢٠١٨ بإلزام الأشخاص الاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية الكترونياً.
٢٣. قرار رقم (٢٩٦) لسنة ٢٠٢٠ بإلزام الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرار الضريبي الكترونياً.
٢٤. قرار رقم (٣٥٨) لسنة ٢٠١٩ بإلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية الكترونياً.
٢٥. القطوي، شمس علي محمد ثابت، (٢٠١٧)، " دور الفحص الضريبي في تحقيق أهداف الضرائب (دراسة حالة: الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين صنعاء)" رسالة ماجستير، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.
٢٦. محسن، حسن سالم (٢٠١٦)، " الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، مجلة الدنانير، العدد التاسع، ص ص ٥٠٧-٥٣٠.
٢٧. محمد، عرفان فوزي، (٢٠١٦)، " تطوير الإدارة الضريبية وفق مبادئ الحوكمة خطوة أولى نحو إصلاح المنظومة الضريبية الضريبية المؤتمر الضريبي الرابع والعشرين بعنوان دور الضرائب في تحقيق إستراتيجيه ٢٠٣٠، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، المجلد الثالث، ص ص ١-٢٧.

ب- المراجع الأجنبية:

28. Al Baaj, Q. M. A., Al Marshedi, A. A. S., & Al-Laban, D. A. A., (2018), " The impact of electronic taxation on reducing tax evasion methods of iraqi companies listed in the Iraqi Stock Exchange", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 22, Issue: 4, pp.1-13.

29. Babayeva, A., & Manousaridis, N. D, (2020), " The Effects of Digitalization on Auditing-A Study Investigating the Benefits and Challenges of Digitalization on the Audit Profession.
30. Bawono, I. R., Prayudi, B., Kurnianto, D., & Sucito, A, (2019), " Analisis Penerapan Electronic Registration (E-Reg) (Studi Kasus Pada Kpp Purwokerto Jawa Tengah)", *Jurnal Ilmiah ESAI*, vol .2, issue:1, pp .20-39.
31. Bentley, D, (2020), " Digital tax administration: transforming the workforce to deliver", *eJournal of Tax Research*, vol. 18, issue: 2, pp. 353-381.
32. Bett1, Benaihia Kiptoo, Osodo, Owino Phyllis, (2017), "A survey of views on the effect of online taxpayer registration and tax return processing on revenue collection at the Kenya revenue authority, rift valley, *International Journal of Business and Management Review*, vol.5,issue:9, pp. 78-89.
33. Borja, David, Redondo Sánchez, Juan F, Seco, Antonio, Velazquez, Socorro, (2020), " ICT as a Strategic Tool to Leapfrog the Efficiency of Tax Administrations", Bill & Melinda Gates Foundation, Inter-American Center of Tax Administrations – CIAT, Panama.
34. Brezina, P., Eberhartinger, E., & Zieser, M, (2021), " The Future of Tax Audits? The Acceptance of Online-Based, Automated Tax Audits and their Effects on Trust and Power, *The Acceptance of Online-Based, Automated Tax Audits and their Effects on Trust and Power (January 1, 2021). WU International Taxation Research Paper Series*, (2021-02).
35. Cleary, M. D, (2017), "*Understanding Revenue Administration: Results from the Second Survey of the Revenue Administration–Fiscal Information Tool*. International Monetary Fund.
36. Enofe, A., Embele, K., & Obazee, E. P, (2019), " Tax audit, investigation, and tax evasion", *Journal of Accounting and Financial Management*, vol. 5, issue: 4, pp. 47-66.
37. Fiaz, M., Hashmi, M. S., & Bilal, A. ANTECEDENTS AND CONSEQUENCES OF CITIZENS' ATTITUDE TOWARDS E-TAX SYSTEMS: AN EMPIRICAL STUDY.
38. Ibrahima, I., Lamidib, W., & Aliasc, M, (2017), " Perceived Usefulness and the Acceptance of Tax E-Filing System: Malaysia and Nigeria Cases", In *4th International Conference on E-Commerce*.
39. Koong, K.S., Bai, S., Tejinder, S., & Morris, C, (2019), "Advancements and forecasts of electronic tax return and informational filings in the US", *International Journal of Accounting & Information Management*, vol. 27, issue: 2, pp. 352-371.
40. Laureano, R. M., & Pedrosa, I, (2016), "Computer-assisted audit tools in verification tasks: Implementation in Microsoft Excel and in CaseWare IDEA. In *2016 11th Iberian Conference on Information Systems and Technologies (CISTI)*, pp. 1-7.

41. Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N, (2019), "Defining digital transformation: Results from expert interviews. *Government information quarterly*, vol. 36, issue: 4, pp.1-16.
42. Olowka, M& Peshori, P& Lan, S, (2020), "The Digitalization of Tax Administration in China, India and Korea (Rep.) in the Fourth Industrial Revolution, *Bulletin for International Taxation*, vol. 74, issue:8.
43. Pataueg, J. S., Alejo, R. C., Gante, M. C., Bolagao, M. R. M., Santos, M. C. H., & Pascual, M. P, (2020), "Strategies of a revenue district in improving its Tax Collection and Compliance", *International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS)*, vol.5, issue:1, pp.141-144.
44. Sumartono, Soesilo Zauhar and Hermawan, (2017), "e-Registration Application to Support the Local Tax Service, *International Journal of Development Research*, vol. 7, issue: 7, pp.13947-13952.
45. Taylor, S. A. (2003, April). American tax systems as examples of successful e-government. In *18th BILETA Conference: Controlling Information in the Online Environment*, London.
46. Uyar, A., Nimer, K., Kuzey, C., Shahbaz, M., & Schneider, F, (2021), "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", *Technological Forecasting and Social Change*, vol.166, pp.1-13.
47. Van der Nest, D. P., Smidt, L., & Lubbe, D, (2017), "The use of generalised audit software by internal audit functions in a developing country: A maturity level assessment. *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, Vol.7, Issue: 4, pp. 189-202.

القسم الثامن

ملحق ١

قائمة الاستقصاء

أولاً: بيانات خاصة بالمستقصي منه:

اسم المستقصي منه (اختياري).....(مأمور/ مراجع/ آخري)
برجاء من سيادتكم اختيار الإجابة التي تناسبك وضع علامة (√) أمامها:

المستوي التعليمي		١
بكالوريوس/ ليسانس.	دبلومة (المحاسبة/ ضرائب).	
دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه).	
مدة الخبرة		٢
أقل من ٥ سنوات.	٥ سنوات - أقل من ١٥ سنة.	
١٥ سنة فأكثر.	
الدورات التدريبية الحاصل عليها في مجال الحاسب وتكنولوجيا المعلومات		٣
دورة واحدة.	دورتان اثنتان.	
أكثر من دورتين.	لاشي.	
التخصص العلمي		٤
تمويل ومحاسبة.	قانون.	
أخري.....		

ثانياً: تساؤلات الاستقصاء:

برجاء من سيادتكم اختيار الإجابة التي تناسبك وضع علامة (√) أمامها:

١: هل المنظومة الضريبية مؤهلة للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني.

- برجاء وضع علامة (√) أمام النسبة التي تعبر عن وجهة نظرك.

مدي جاهزية الإدارة الضريبية للتحويل من النظام اليدوي الى النظام الإلكتروني	٠-٢٠ %	٢١-٤٠ %	٤١-٦٠ %	٦١-٨٠ %	٨١-١٠٠ %
١- هناك خطط استراتيجية لدي الإدارة الضريبية للتحويل من النظام الضريبي التقليدي للنظام الضريبي الإلكتروني.					
٢- توجد سياسات إجرائية واضحة لإدارة نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.					
٣- تمتلك الإدارة الضريبية ثقافة معلوماتية عن أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها المختلفة.					
٤- تعي الإدارة الضريبية أهمية تطوير النظام الضريبي الحالي لتلبية متطلبات الفحص الضريبي الإلكتروني.					
٥- تحرص الإدارة الضريبية على توفير بنية عمل مكاتبة وتجهيزات ملائمة لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.					
٦- يتوافر لدي الإدارة الضريبية أجهزه ومعدات تكنولوجية متطورة تفي بتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.					

					٧- تمتلك الإدارة الضريبية القدرة على توفير أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق النظام الضريبي الإلكتروني.
					٨- تخصص الإدارة الضريبية المبالغ المالية الكافية لتطوير نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
					٩- يتوافر لدى الإدارة الضريبية تقنية خدمية للاتصالات والربط الشبكي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
					١٠- يوجد لدى الإدارة الضريبية قاعدة بيانات متكاملة تمثل أساسا في نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني.
					١١- تتوافر النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة لتطبيق النظام الإلكتروني.
					١٢- تمتلك الإدارة الضريبية عاملين قادرين على التعامل مع النظام الإلكتروني.
					١٣- تحرص الإدارة الضريبية على إقامة برامج التدريب والتعليم المستمر لتطوير القدرات.
					١٤- تسعى الإدارة الضريبية الي نشر الوعي الضريبي للممولين بأهمية التحول للنظام الضريبي الإلكتروني.
					١٥- تسعى الإدارة الضريبية الي تصميم موقعها الإلكتروني بأسلوب سهل وبسيط يتناسب مع القدرات التكنولوجية لكافة الممولين.
					١٦- تسعى الإدارة الضريبية لتطوير أنظمة الدفع والساداد الإلكتروني.
					١٧- يتميز موقع تقديم الخدمة الضريبية الإلكترونية بالتنظيم الجيد وسهولة الاستخدام.
					١٨- الخدمات الإلكترونية المتوفرة حاليا كافية وليس هناك حاجة لإضافة خدمات أخرى.

٢: ما هي متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟

٨١-	٦١-	٤١-	٢١-	٠-	متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
%١٠٠	%٨٠	%٦٠	%٤٠	%٢٠	
					١٩- يتوافر لدى مصلحة الضرائب المصرية برمجيات مناسبة للفحص الضريبي الإلكتروني.
					٢٠- يتوافر تقنية الربط الإلكتروني مع الدوائر الحكومية الأخرى من أجل الحصول على المعلومات عن الممولين.
					٢١- يوجد أجهزة حاسب الي كافية لأغراض الفحص الضريبي الإلكتروني.
					٢٢- يوجد شبكة انترنت كافية لتشغيل برامج التدقيق الإلكتروني.
					٢٣- إقامة برامج التدريب والتعليم المستمر لتطوير العنصر البشري.
					٢٤- تحديث أجهزه الكمبيوتر المستخدمة في الفحص الضريبي الإلكتروني باستمرار.
					٢٥- يتوافر خبراء الادارة الخوادم والبرمجيات والشبكات بشكل مستمر.

				٢٦- يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية بشكل دوري عن بيانات التدقيق.
				٢٧- يمتلك موظفي الإدارة الضريبية خبرات ومهارات التعامل مع الأنظمة الإلكترونية.
				٢٨- وجود مسؤول برمجيات لتتعامل مع أي ثغرات تواجه برنامج الفحص الضريبي الإلكتروني.
				٢٩- الاستعانة ببرامج تدقيق سهلة الاستخدام لكل من الممول والفاحص الضريبي.
				٣٠- وجود فاحصين أكفاء قادرين علي التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة وقادرين علي اكتشاف ايه أخطاء أو تلاعب.
				٣١- التحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.
				٣٢- حرص الإدارة الضريبية على تدريب مأموري الفحص على كيفية فحص دفاتر وسجلات وحسابات الممولين الإلكترونية.
				٣٣- توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة.
				٣٤- حماية قواعد البيانات باستخدام قواعد التشفير المتقدمة أحد أساليب الحماية الذي يجعل البيانات غير قابلة للاستخدام.
				٣٥- حماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات.
				٣٦- وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع الي المعلومات على الانترنت والعبث بأمن المعلومات.
				٣٧- زيادة الثقافة الضريبية للممولين، وتوعيتهم من خلال الإعلام لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر الإنترنت.
				٣٨- خلق بيئة اجتماعية مساعدة، ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الضريبية الإلكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية.
				٣٩- وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.
				٤٠- تبسيط الإجراءات ويأتي ذلك من خلال تبني فلسفة دمج ضرائب الدخل مع ضرائب القيمة المضافة في مكان واحد وتحت مسمي واحد" مصلحة الضرائب المصرية" وذلك تسهيلا على الممولين حتى يكون قادر على انتهاء جميع الإجراءات الضريبية في مكان واحد وفي وقت واحد.
				٤١- تطوير وإنشاء مراكز خدمة للممولين لتساعدهم على الدخول تدريجيا في النظام الإلكتروني.
				٤٢- تبسيط إجراءات الدفع والتحويل الإلكتروني.
				٤٣- توافر تشريعات وقوانين تحت على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين.

٣: ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟

معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	٠-٢٠ %	٢١-٤٠ %	٤١-٦٠ %	٦١-٨٠ %	٨١-١٠٠ %
٤٤- مقاومة التغيير في الإدارة الضريبية من طرف العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.					
٤٥- غياب الرؤية الإستراتيجية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.					
٤٦- الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحول للنظام الضريبي الإلكتروني.					
٤٧- ضعف المستوي التعليمي للفاحصين حول التعامل مع برامج الفحص والمراجعة الإلكترونية.					
٤٨- قدم أجهزه الحاسب الآلي المستخدمة داخل المأموريات وعدم قدرتها مع التعامل مع الحسابات وبرامج المراجعة الإلكترونية.					
٤٩- ضعف القدرة التخزينية لأجهزه الحاسب الآلي وعدم قدرتها علي استيعاب الكم الهائل من البيانات.					
٥٠- ضعف شبكة الإنترنت والتي قد تكون عائق امام الممولين والفاحصين على حد سواء.					
٥١- لا توجد صيانة دورية لأجهزه الحاسب الآلي.					
٥٢- عدم كفاية أجهزه الحاسب الآلي داخل المأموريات.					
٥٣- ارتفاع تكاليف اقتناء برامج الفحص والمراجعة الإلكترونية.					
٥٤- ضعف الميزانيات المخصصة لتصميم وتطوير برامج وتطبيقات الفحص الإلكتروني.					
٥٥- ضعف الميزانيات المخصصة لشراء برامج حماية عالية الجودة.					
٥٥- عدم وعي أفراد المجتمع بوجود الإدارة الإلكترونية.					
٥٦- عدم امتلاك غالبية أفراد المجتمع لأجهزه الحاسب الآلي.					
٥٧- عدم ثقة الممولين في الأعمال الإلكترونية.					
٥٨- خوف الممولين من اختراق حساباتهم الخاصة، وإمكانية التلاعب ببياناتهم.					
٥٩- تعرض وسائل التخزين لمخاطر الفقد أو السرقة أو التلف.					
٦٠- الخوف من غياب الدورة المستندية وعدم القدرة على تتبع عمليات الممول.					
٦١- انعدام ثقة الممولين في الإدارات الضريبية وفي التقدير الضريبي وذلك منذ عقود طويلة مما يشكل صعوبة في ادراجهم مره أخرى في المجتمع الضريبي ومطالبتهم بأداء واجباتهم الضريبية.					
٦٢- عدم وجود أدلة مادية لأي من إجراءات التحاسب الضريبي.					
٦٣- سهولة اختراق المواقع الإلكترونية في حالة عدم تواجد أنظمة أمن قوية.					

٤ : هل يؤدي التحول إلى نظام الفحص الإلكتروني إلى تحسين كفاءة المنظومة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

٨١- ٪١٠٠	٦١- ٪٨٠	٤١- ٪٦٠	٢١- ٪٤٠	٠- ٪٢٠	محددات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
					٦٤- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في تقليل النفقات المالية في بعض الخدمات.
					٦٥- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في تقديم الخدمات الضريبية بطريقة فعالة وبكفاءة عالية.
					٦٦- يساعد الربط الشبكي بين الهيئات الحكومية في التعرف على حقيقة أعمال الممول مما يحد من التهرب الضريبي.
					٦٧- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في زيادة الإيرادات الضريبية.
					٦٨- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في تقليل الإجراءات الضريبية مما يؤدي الي قلة المتأخرات الضريبية.
					٦٩- يقلل من تدخل العنصر البشري مما يقلل من أخطائه.
					٧٠- يمكن النظام الضريبي الإلكتروني من تقديم الإقرارات الضريبية في أي وقت وفي أي مكان مما يقلل من الوقت والتكلفة لكل من الممول والإدارة الضريبية.
					٧١- يقلل من المطبوعات الورقية مما يسهم في تقليل التكاليف.
					٧٢- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تتبع عمليات الممول مما يحد من التهرب الضريبي.
					٧٣- تساعد الفاتورة الإلكترونية كخطوه اولي من خطوات الفحص الضريبي الإلكتروني على القضاء علي الاقتصاد غير الرسمي وادراجه لاقتصاد الرسمي ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.
					٧٤- تساعد الفاتورة الإلكترونية على مراقبة الأموال ومنع الاحتيال والحد من التهرب الضريبي.
					٧٥- تساعد الفاتورة الإلكترونية على ضمان عمل المنشآت فيما بينها بسلاسة وبدقة.
					٧٦- تساعد الفاتورة الإلكترونية على الوقوف على جميع عمليات الممول من مبيعات ومشتریات مما يقضي على التهرب الضريبي.
					٧٧- تساعد الفاتورة الإلكترونية على تقليل العمليات الورقية مما يقلل الوقت والتكاليف.
					٧٨- يوفر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وقت الفاحص الضريبي مما يجعله يركز في اعمال الفحص.
					٧٩- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على انجاز فحص أكبر عدد من الملفات في أقل وقت ممكن.
					٨٠- يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تجنب أخطاء العنصر البشري عند معالجه وتفریغ بيانات الإقرار الضريبي مما يحسن من المنظومة الضريبية.

				٨١-يساعد الفحص الضريبي الإلكتروني على استعادة جسر الثقة بين الممول والإدارة الضريبية حيث أن الممول يكون على يقين ببعد عملية الفحص عن الأهواء الشخصية مما يحد من التهرب الضريبي.
				٨٢-يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحقيق العدالة الضريبية حيث أنه يضمن أن يخضع الممولين ذات الظروف المتشابهة لنفس مقدار الضريبة مما يحد من التهرب الضريبي.
				٨٣-يحقق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني الدقة والسرعة في اكتشاف الأخطاء والتلاعب من قبل الممولين مما يحد من التهرب الضريبي.
				٨٤-تساعد برامج الفحص الإلكترونية الي زيادة دقة عملية الفحص مما يزيد الإيرادات الضريبية.
				٨٥-يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على سرعة التواصل مع الممولين من خلال البريد الإلكتروني مما يعجل من تحصيل دين الضريبة.
				٨٦-يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني الإدارة الضريبية التوقع بالحصيلة الضريبية المستقبلية.
				٨٧-يكون نظام الفحص الضريبي الإلكتروني صوره واضحة عن حقيقة الملفات وحجم اعمالها وكذلك ملفات التقدّم يساعد على إنجازها بأقل وقت.

٥- عناصر تحسين المنظومة الضريبية.

٨١- ٪١٠٠	٦١- ٪٨٠	٤١- ٪٦٠	٢١- ٪٤٠	٠- ٪٢٠	(زيادة الإيرادات الضريبية)
					٨٨-هناك مجموعه من المشاكل في النظام الضريبي الحالي تؤثر علي الإيرادات الضريبية.
					٨٩- يؤثر زيادة وعي وأدراك الممولين بأهمية الضريبة علي الإيرادات الضريبية.
					٩٠- تؤثر زيادة التقه المتبادلة بين الممولين والإدارة الضريبية على الإيرادات الضريبية.
					٩١- تطبيق نظام الإقرارات الضريبية الإلكترونية يساعد علي زيادة الإيرادات الضريبية.
					٩٢- اعتماد النظام الضريبي الإلكتروني يقلل الوقت والجهد لكل من الممول والإدارة الضريبية مما يزيد الإيرادات الضريبية.
					٩٣- تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يزيد من قناعة الممولين بتقديم أقرارات ضريبية من واقع حساباتهم المالية الفعلية مما يزيد الإيرادات الضريبية.
					٩٤- تطبيق نظام الدفع الضريبي الإلكتروني يساعد على تسهيل سداد الضريبة مما يزيد الإيرادات الضريبية.

-٨١ ٪١٠٠	-٦١ ٪٨٠	-٤١ ٪٦٠	-٢١ ٪٤٠	-٠ ٪٢٠	الالتزام/ الامتثال الطوعي للضريبة
					٩٥- توضيح أهمية الإيرادات الضريبية في إدارة المال العام يزيد من التزام الممولين.
					٩٦- يؤثر شعور الممول بالعدالة الضريبية على الامتثال الطوعي للضريبة
					٩٧- يؤدي زيادة الثقة بين الممول والإدارة الضريبية الي زيادة الامتثال الطوعي للضريبة.
					٩٨- يساعد تنفيذ الفحص الضريبي الإلكتروني بجودة ودقه عالية الي زيادة الامتثال الضريبي.
					٩٩- توافر نظام ضريبي على درجة عالية من الكفاءة وسهل الاستخدام يزيد من الامتثال الضريبي.
					١٠٠- شعور الممول أنه يعطي أكثر مما يأخذ يؤدي الي عدم الامتثال الضريبي.
					١٠١- توفير خدمات ضريبية إلكترونية جديدة وسهلة الاستخدام تؤثر على الامتثال الضريبي للممولين.
-٨١ ٪١٠٠	-٦١ ٪٨٠	-٤١ ٪٦٠	-٢١ ٪٤٠	-٠ ٪٢٠	الحد من التهرب الضريبي.
					١٠٢- يؤثر قلة الوعي لدي الممولين بأهمية الضريبة علي زيادة معدلات التهرب الضريبي.
					١٠٣- تطبيق العقوبات الواردة في القانون يقلل من التهرب الضريبي.
					١٠٤- يساهم تطوير أنظمة الفحص الضريبي واستخدام برامج الفحص الضريبي الإلكتروني في الكشف عن عمليات التلاعب والتهرب الضريبي.
					١٠٥- زيادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية تقلل من التهرب الضريبي.
					١٠٦- يساعد الوقوف على حقيقة أعمال الممولين الي الحد من التهرب الضريبي.
					١٠٧- يؤثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني على الوقوف علي الإيرادات الفعلية للمول مما يسهل اكتشاف حالات التهرب الضريبي.
					١٠٨- وجود نظام ضريبي كفاء وسهل الاستخدام ومرن يحد من التهرب الضريبي.